الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

عايس فاطمة الزهراء

هواري عبد الرحمان

بعنـــــــــوان:

تحديات تطبيق بازل 03 في البنوك الجزائرية

نوقشت و أنجزت علنا بتاريخ:2018/06/21.

أمام اللجنة المكونة من السادة الآتية أسمائهم:

1_د. بن ساحة علي .....(جامعة غرداية) رئيسا

2_أ.د : بوعبدلي احلام .... (أستاذ تعليم عالي _ جامعة غرداية) مشرفا.

3_ أ..بن قايد الشيخ.....(جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

إهـــــــداء

أحمد الله و أشكره على جزيل نعمته و وافر عطاءه وله الشكر على توفيقه و إحسانه وأفضاله وخيراته حمدا وشكرا يبلغنا رضاه .أما بعد فأهدي ثمرة جهدي هذا إلى

الذين قال فيهم الله عز و جل: "و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" والدي حفضهما الله.

أمي الحنون.

أبي العزيز.

زوجي الغالي.

أختي العزيزة: نجـــــــــوى حفظها الله.

إخوتي سندي في هذه الحياة: محمد الغزالي، سـيد أحمد، عبد الله، ريـــــــاض الغالي علي كثيرا.

كل الأقارب و الأصدقاء.

كل من علمني حرفا و كلمة حق، ودين وعلم في هذه الدنيا.

كل طلاب سنة ثانية ماستر اقتصاد نقدي و بنكي دفعة 2018.

و إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

فاطمة الزهراء

الإهـــــــــداء

إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخار، الى من بذل الغالي والنفيس من أجل أن أتم مشواري الدراسي

إلى القلب الحنون ..... **والدي العزيز**

إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب ..... **أمي العزيزة**

أرجو من الله أن يرزقكما الصحة والعافية لتريا ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتكما نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

إلى من يسعد قلبي بلقياهما، أطال الله في عمريهما.....**جدتاي الحنونتان**

إلى من هم اقرب لي من روحي، إلى من شاركني حضن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري.....**اخوتي الأحباء**

إلى القلب الطاهر البريء ..... إلى ريحانة حياتي

أختي الحبيبة

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي، الى كل من انشغل بانشغالي بهذا البحث .....تذكاراً وتقديراً

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... و من أحببتهم بالله

إلى جميع الأهل والأقرباء..... إلى جميع الأصدقاء والزملاء

والى كل طالب للعلم والعلا

أهدي عملي المتواضع هذا

هواري عبد الرحمان

الشكر والتقدير

الشكر لله العلي القدير الذي أعاننا ووفقنا لإتمام هذه المدكرة
وانطلاقا من حديث المصطفى صلوات الله وسلامه عليه " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "
نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة بوعبدلي احلام على توجيهاتها ونصائحها وعلى الوقت والجهد اللذان منحته لنا، وكما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من الاساتذة بن ساحة على ، طويطي مصطفى ،هواري ام كلثوم ..
كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام لأعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا تقييم هذا العمل فلهم منا كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم

وانتقاداتهم التي ستنير مسارنا العلمي

وكما نشكر كل شخص ساهم في تعليمينا ولو بحرف أو بكلمة
وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بدعوة صالحة.
فجزاهم الله عنا كل خير

الاهداء .... **I**

الشكر والتقدير.....**II**

الملخص.....**IV**

قائمة المحتويات.....V

قائمة الجداول..... VI .....

قائمة الأشكال.....**VII**

قائمة الملاحق.....**VI I I**

المقدمة.....أ

الفصل الأول: معايير لجنة بازل 01 و02 و03 والاطار التشريعي لها

تمهيد 12

المبحث الأول: مضمون اتفاقية لجنة بازل 01 و 02..... 13

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول لجنة بازل.....13

المطلب الثاني: اتفاقية لحنة بازل 01.....15

المطلب الثالث: اتفاقية لجنة بازل 02.....18

المبحث الثاني: مضمون اتفاقية لجنة بازل 03 و الاطار التشريعي لها في الجزائر.....23

المطلب الأول: اتفاقية لجنة بازل 03 23

المطلب الثاني: الاطار التشريعي لها في الجزائر 20

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....37

المطلب الأول: دراسات سابقة جزائرية.....37

المطلب الثاني: دراسات سابقة أخرى عربية وأجنبية.....38

خلاصة.....41

الفصل الثاني: تحديات تطبيق معايير بازل 03 في البنوك الجزائرية

تمهيد.....43

المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة 44

المطلب الأول: أساليب (مصادر) جمع البيانات.....44

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة ومجالاتها.....45

المطلب الثالث: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة.....46

المطلب الرابع: أداة الدراسة.....47

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها..... 49

المطلب الأول: التحليل الوصفي للخصائص الشخصية (عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة).....50

المطلب الثاني: وصف وتحليل وجهات نظر المستجوبين وتحديد اتجاه إجاباتهم.....53

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.....58

خلاصة.....63

الخاتمة.....65

قائمة المراجع.....69

قائمة الملاحق.....73

قائمة الجداول:

رقم	العنوان	الصفحة
1-1	الأوزان الترجيحية لدرجة المخاطر	17
2-1	أوزان المخاطر حسب الالتزامات الموجودة خارج الميزانية العمومية	17
3-1	جدول يوضح أهم الفروقات التي جاءت بها لجنة باز 1 و 2	22
4-1	متطلبات الرأسمال و رأسمال التحوط وفق مقررات بازل 3	25
5-1	مخطط تطبيق LCR.	27
6-1	تواريخ ادخال نسبة الرافعة المالية حسب بازل 3	29
7-1	تركيبة الأموال الخاصة القانونية وفق النظم الاحترازية المطبقة بالجزائر	36
1-2	يوضح الاستبيانات الموزعة، المسترجعة، غير المسترجعة، الملغاة والمعتمدة في الدراسة.	44
2-2	توزيع الأسئلة على الفرضيات الرئيسية والفرعية	47
3-2	يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة	49
4-2	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة العلمية	50
5-2	يوضح توزيع الأفراد حسب التخصص العلمي	51
6-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	52
7-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة	52
8-2	يوضح معايير تحديد الاتجاه	53
9-2	وجهة نظر المستجوبين حول مدى تطبيق معايير بازل 01 و02 في البنوك الجزائرية	54
10-2	وجهة نظر المستجوبين حول مدى تطبيق بازل 03 في البنوك الجزائرية	55
11-2	وجهة نظر المستجوبين واتجاه إجاباتهم فيما يخص التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية عند تطبيق بازل 03	57
12-2	تطبيق اختبار كولمجروف-سمرنوف على محاور الدراسة	58
13-2	نتائج اختبار (ANOVA)الخاص بالفرضية الأولى	59
14-2	نتائج اختبار (ANOVA)الخاص بالفرضية الثانية	60
15-2	نتائج اختبار (ANOVA)الخاص بالفرضية الفرعية الثانية	61

قائمة الأشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
1-2	يوضح الاستبيانات غير المسترجعة والملغاة والمعتمدة في الدراسة	44
2-2	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة العلمية	50
3-2	يوضح توزيع الأفراد حسب التخصص العلمي	51

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان
02	استمارة الإستبيان المرسل لعينة البنوك الجزائرية المدروسة
03	يبين التكرارات والنسب للخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة
04	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب كل محور
05	معامل الفا كرومباخ واختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف–سمرنوف لكل قسم
06	تحليل التباين ANOVA حسب كل قسم من المحاور
07	التكرارات والنسب المئوية لكل سؤال من أسئلة محاور الاستبيان

الملخص :

هدفنا من خلال هذه المذكرة تحديد التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية في تطبيق معايير لجنة بازل 03 ، وفقا للآجال التي أقرتها اللجنة، فقد منحت البنوك حتى عام 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية ،لهذا قمنا بدراسة واقع تطبيق معايير بازل 01 وبازل 02 في البنوك الجزائرية، واستخدمنا أداة الاستبيان في تحديد تحديات تطبيق معايير بازل 03.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تطبيق لمعايير مقررات لجنة بازل 01 و 02 في البنوك الجزائرية، و محدودية في تطبيق معايير بازل 03 في البنوك الجزائرية و هذا لوجود مجموعة من التحديات التي تعيق تنفيذ معايير بازل 03 من قبل البنوك الجزائرية، كما قدمنا مجموعة من الاليات مقترحة لتطوير البنوك الجزائرية وفقا لمعايير بازل 03 .

الكلمات المفتاحية: معايير بازل، بنوك جزائرية، بازل 03 ،نسبة كفاية رأس المال، رافعة مالية.

Abstract:

The objective of this note is to identify the challenges faced by Algerian banks in applying the Basel III Committee's standards. In accordance with the time limits set by the Committee, the banks have been given the opportunity to apply these rules until 2019. We used the questionnaire tool to identify the challenges of applying Basel III standards.

The study found that there is application of Basel Committee 10 and Basel II standards in Algerian banks and limited application of Basel III standards in Algerian banks. This is due to a set of challenges that hinder the implementation of Basel III standards by Algerian banks. To develop Algerian banks according to Basel III standards.

Keywords: Basel standards, Algerian banks, Basel 03, Capital adequacy ratio, leverage ratio.

المقدمة

توطئة

تشهد الصناعة المصرفية في وقتنا الراهن حالة من المتغيرات الهامة نتيجة تحديات تواجهها البنوك منها تراجع دور البنوك في الوساطة المالية ومتطلبات الرقابة المتزايدة وزيادة حدة المنافسة بين البنوك ، اذ لم توشك البنوك أن تنتهي من تطبيق جوانب عديدة من الإصلاح البنكي الذي طرحته مقررات بازل2 ، حتى فوجئت بالأزمة البنكية الأمريكية التي تحولت إلى أزمة مالية عالمية أظهرت العديد من نقاط الضعف في الإطار التنظيمي العالمي و في ممارسات إدارة المخاطر في البنوك، وقد نظرت السلطات التنظيمية المتمثلة في لجنة بازل للإشراف على المصارف مرة أخرى عام 2010، في مختلف التدابير لزيادة استقرار الأسواق المالية و منع التأثير السلبي المستقبلي على الاقتصاد فخرجت بمجموعة من الإصلاحات، التي حددت معايير أكثر صرامة لرأس المال والسيولة والرافعة المالية. سيجعل النظام النقدي العالمي أكثر صلابة بوجه صدمات مقبلة.

تسعى الجزائر كباقي العديد من الدول إلى بناء اقتصاد يهدف إلى تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، و هذا يتطلب ضرورة تطوير و إصلاح النظام المصرفي ، اذ شرعت في تطبيق مقررات لجنة بازل تدريجيا وذلك من خلال التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29نوفمبر 1994المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية،رغم تأخره في ذلك إلى نهاية سنة 1999، وكخطوة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل2 اصدر بنك الجزائر النظام رقم 02-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2002 ،والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ويهدف كما جاء في مادته الأولى إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامته، كما حاولت السلطة النقدية الجزائرية تطبيق معايير اتفاقية بازل3 من خلال النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16فيفري 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.

الإشكالية الرئيسية:

وبناء على ما سبق، بإمكاننا صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه المذكرة كمايلي:

ما هو واقع تطبيق معايير لجنة بازل 03 في البنوك الجزائرية وماهي التحديات التي تواجهه؟

الإشكاليات الفرعية:

تتمثل أهم الأسئلة الفرعية المتعلقة بإشكالية الدراسة في:

1- ماهي اهم معايير لجنة بازل 01 و 02؟ وهل هي مطبقة في الجزائر ؟
2- هل هناك تطبيق لمعايير لجنة بازل 03 ؟
3- ماهي التحديات والصعوبات التي تواجهها البنوك الجزائرية في تطبيق معايير بازل 03 ؟

– الفرضيات:

1- هناك تطبيق لمعايير لبازل 01 و 02 في البنوك الجزائرية.
2- هنالك محدودية في تطبيق معاير بازل 03 في البنوك الجزائرية.

3- هنالك مجموعة من التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية في تطبيق معايير بازل 3، ألانه يعتبر فرصة لتطوير المنظومة البنكية لمسايرة التطورات العالمية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث في:

1 - أهم التعديلات التي جاءت بها بازل 3

2 - الركاتز الأساسية لاتفاقية بازل 03 .

3- تحديات تطبيق مقررات لجنة بازل 03 بالبنوك الجزاترية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من خلال الجوانب التالية:

- تكمن أهمية هذا البحث في محاولة معرفة تحديات تطبيق النظام البنكي الجزائري لمعايير الرقابة الدولية و المتمثلة في لجنة بالزل 03؛

حدود الدراسة:

- من حيث المكان اقتصرت دراستنا على تحديات تطبيق معايير بازل03 على النظام البنكي الجزائري من خلال دراسة تطبيقية التي تمت على عينة من البنوك بولاية غرداية ؛
- من حيث الزمان فاختلفت دراستنا حسب ما توفر لنا من معطيات، كما سنعتمد على الأنظمة الصادرة من طرف بنك الجزائر و المتعلقة بالقواعد الاحترازية وأنظمة الرقابة الداخلية منذ سنة 1994 إلى غاية سنة 2014؛

منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكاليات المطروحة، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المقترحة اعتمدنا:

1- المنهج الوصفي في الجانب النظري والذي يعتمد على جمع المعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمواضيع التي تطرقنا إليها، والتي تشمل التعريف بمعايير لجنة بازل 01 و 02 و 03.

2- ربط الجانب النظري بالواقع العملي لتحقيق فائدة أكبر من خلال تدعيم الجانب النظري بالجانب التطبيقي، اعتمادا على المنهج الوصفي للوقائع والظواهر الملازمة للدراسة باستخدام أدوات القياس، ومن خلال إعداد أسئلة الاستبيان، بعد عرضه على بعض الأساتذة.

صعوبات الدراسة:

- شح في الإدلاء بالمعلومات الكافية.

- عدم وجود وعي لموظفي البنوك لموضوع الدراسة رغم أهميته.

-هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الموضوع إلى:

- مقدمة الدراسة وتحتوي على: إشكاليتها، فرضياتها ، أهدافها، أهميتها ، المناهج المتبعة ، حدودها ، صعوباتها

- فصلين رئيسين كما يلي:

الفصل الأول والذي يحمل عنوان " **معايير بازل 01 و02 و03 والاطار التشريعي لها في الجزائر** " تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول الذي تناولنا فيه مضمون اتفاقية لجنة بازل 01 و02، أما المبحث الثاني مضمون اتفاقية بازل 03 و الاطار التشريعي لها في الجزائر و المبحث الثالث تطرقنا لدراسات السابقة التي تناولت أو تطرقت لنفس الموضوع الذي درسناه.

أما الفصل الثاني (الجانب التطبيقي)" فكان بعنوان" تحديات تطبيق معايير لجنة بازل 03 في البنوك الجزائرية " تم تخصيصه لدراسة تطبيق بازل 03 على عينة من البنوك الجزائرية في ولاية غرداية ،فقسمنا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة أما المبحث الثاني تم فيه عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

- و في الأخير تعرضنا من خلال الخاتمة إلى أهم النتائج المتوصل إليها، وكما قمنا بطرح بعض التوصيات و الآفاق.

الفصل الأول

الادبيات النظرية والتطبيقية

معايير بازل 01 و02 و03 والاطار التشريعي لها في الجزائر

تمهيد:

يعرف النشاط المصرفي نشاطا كبيرا و متسارعا نتيجة العولمة المتزايدة للأسواق المصرفية والتطور الكبير في حجم وأساليب عمل هذا القطاع مما أدى إلى ظهور مخاطر مالية جديدة وتكرار حدوث الأزمات المالية، ذلك ما تطلب إحداث تطوير في أساليب الرقابة المصرفية وطرق إدارة المخاطر، وكاستجابة لذلك جاء تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية التي أصدرت مجموعة مقترحات بشأن وضع معايير الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي اعتمادا على أهمية رأس المال في إدارة وتسيير المخاطر وتحقيق السلامة المالية للبنوك، ولأجل مواكبة هذه المقررات للتطورات الحاصلة في البيئة المصرفية والمالية وضمان تطوير سلامة النظام المصرفي العالمي وتجنب حدوث الأزمات المالية ومن بينها الأزمة المالية العالمية 2008 وما خلفته من آثار وخيمة على النظام المالي والاقتصاد العالمي، فقد أدخلت اللجنة عدة تعديلات على مقرراتها بداية من سنة 1996حتى إصلاح سنة 2010 بما يعرف باتفاقية بازل3.

وينقسم هدا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول : مضمون اتفاقية بازل الأولى والثانية.

المبحث الثاني :مضمون اتفاقية بازل الثالثة و الاطار التشريعي لها في الجزائر.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة.

المبحث الأول: اتفاقية بازل الأولى والثانية

من أجل التوصل إلى فهم كامل لمعايير بازل 03 – موضوع بحثنا–ارتأينا متابعة المراحل التاريخية التي مرت بها معايير بازل من خلال هذا الفصل، بدءاً بفهم معايير بازل 01 (1988م)،التي تعتبر اللبنة الأولى لمعايير بازل ككل، ومن ثم معايير بازل 02 (م2004)،التي تلتها وكانت عبارة عن تطوير للمعايير الواردة في اتفاقية بازل 01 بما يضمن قياساً أفضل لمختلف أنواع المخاطر البنكية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول لجنة بازل.

يلعب النظام المصرفي دورا هاما في أي اقتصاد ،و في سعيه إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية ، و مع تزايد المنافسة المحلية و العالمية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي يعمل فيها البنك ، ومن هنا بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت و تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية لإدارة المخاطر، التي أصبحت أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك.

أولا: التعريف بلجنة بازل للرقابة المصرفية

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي حيث يعتبره السبب الحقيقي و الوحيد لصدور مقررات لجنة بازل المعروفة ب بازل 01. و الواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون للمصارف في الولايات المتحدة يحدد الحد الأدنى لرأسمال كل مصرف وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه المصارف نحو زيادة عملياتها الخارجية وعلى وجه التحديد المصارف الأمريكية واليابانية، وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي نيويورك و إلينوي بصفة خاصة سنة 1952إلى البحث على أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال[1].

شهدت المصارف خلال عقد السبعينات من القرن العشرين تطورات مهمة شملت التوسع السريع في الشبكة المصرفية الدولية وانتشار المصارف وفروعها خارج الدولة الأم ، كما شهدت توسعا ملحوظا في عمليات الإقراض المصرفي ،وبعد إفلاس بنك herstatt بألمانيا الشرقية سنة 1974وبنك franclin nationalبالولايات

[1]علي إسماعيل شاكر، **التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل2** ،مجلة إتحاد المصارف العربية،العدد277– ماي 2003،بيروت،لبنان،ص71 .

المتحدة الأمريكية، تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشرة G10 تحت إشراف بنك التسويات الدولية و هذا في سنة 1974نتيجة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة المنافسة القوية بين المصارف اليابانية والأمريكية والأوربية ، بسبب نقص أموال تلك المصارف وتم الاتفاق على أن تحضى توصيات لجنة بازل بإجماع الأعضاء ، وقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من أراء وتوصيات سنة 1988حيث وافق مجلس المحافظين للمصارف المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوربي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال حيث يتعين على كافة المصارف العامة الالتزام بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8%كحد أدنى مع نهاية 1992[1].

ثانيا: أهداف إتفاقية بازل

إن أبرز الأهداف التي جاءت من أجلها لجنة بازل هي [2]:

– المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي، وبالأخص بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع المصارف الدولية في منح ديون منفردة لها واضطرارها فيما بعد لاتخاذ إجراءات مثل إسقاط الديون أو توريقها.

–إزالة جيوب المنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة تباين المتطلبات الرقابية المتعلقة برأس المال البنكي والعمل على توفير التناسق والعدالة في تطبيق نسب كفاية رأس المال في الدول المختلفة مع الأخذ بعين الإعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، إضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما.

–تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة، وذلك لضمان سير العمل المصرفي ورفع كفاءته خاصة بعد ظهور العديد من التجاوزات المصرفية المقلقة وبالتالي تهدف هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة المجمعة على الوحدات المصرفية العالمية العاملة في الداخل والخارج.

–العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية الناتجة عن عولمة النشاط المصرفي.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الأولى

أولا: اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال

[1]نور الدين بربار ،محمد هشام قلمين، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 03في المصارف الجزائرية ،**المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد: 01 – افريل 2014،ص 233.

[2]زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة، مصر،2008، ص198.

في عام 1988وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات أقرت لجنة بازل مقررات لكفاية رأس المال عرفت باتفاقية (بازلI) قدرت نسبة كفاية رأس المال حسبها بـ 8% ،كما أوصت بالتطبيق التدريجي لها خلال الثلاث سنوات بدءا من سنة 1990والإلتزام بتحقيقها بنهاية عام 1992، وسميت بنسبة "كوك" (COOKE2)ويطلق عليها الفرنسيون أيضا (Ratio de Solvabilité Européan) (RSE). [1]

ثانيا–المحاور الرئيسية لمقررات بازل1:

1– ربط مستوى رأس المال المتطلب بالأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان: الحد أدنى 8% بحلول نهاية 1992، أي النظر إلى كافة البنود داخل ميزانية البنك وخارجها(يقصد بالبنود خارج الميزانية الالتزامات العرضية التقليدية الناشئة عن إصدار خطابات ضمان القروض، أو لتمثيل أعمال، فتح اعتماد مستندي وتلك الالتزامات الناشئة عن التعامل في عقود المستقبليات...)

2–مكونات رأس المال المصرفي :ويتكون رأس المال المصرفي من مجموعتين[2]:

رأس المال الأساسي (النواة الصلبة):يمثل الشريحة الأولى ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة.

رأس المال المساند (الأموال التكميلية): و يمثل الشريحة الثانية ويتكون من :

–الاحتياطات غير المعلنة :وهي الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للمصرف، وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر، بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية.

–**احتياطات إعادة تقييم الأصول** :يتم التعرف عليها عندما يتم تقييم المباني والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية بدلا من قيمتها الدفترية، على أن تتم عملية إعادة التقييم وفقا لأسس معقولة.

–**مخصصات مكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة** :تعتبر في حكم الاحتياطات لإنهاء هبوط محدود في قيمة أصول بذاتها مثل مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة.

–**القروض المساندة** :هي قروض تطرح في شكل سندات محددة الأجل بحيث لا تزيد آجالها عن خمس سنوات ويخصم 20%من قيمتها سنويا.

–**أدوات رأسمالية أخرى** :تجمع هذه الأدوات بين خصائص حقوق المساهمين والقروض، حيث تتسم بالمشاركة في تحمل الخسائر إذا حدثت كما أنها قابلة للإستهلاك.

3–حساب معدل كفاية رأس المال :إن طريقة قياس معدل كفاية رأس المال تقوم على أساس إيجاد نظام من الأوزان للمخاطرة، ويتم تطبيقه على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية للمصرف، وقد استندت طريقة القياس أساسا على المخاطرة الائتمانية للطرف الآخر الملتزم أو المقرض.

---

[1] عمار عريس، مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي ، **مجلة البشائر الاقتصادية**، العدد الثالث – مارس 2017،جامعة بشار، ص 100.

[2] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل –تحديات العولمة– إستراتيجية مواجهتها**، عالم الكتب، الأردن، 2008، ص 115.

ويعرف معيار كفاية رأس المال بمؤشر كوك RATIO DE COOKEوهذا نسبة لرئيس لجنة بازل الأولى PETRE COOKE حيث أن هذا المعيار يحدد العلاقة بين رأس المال الخاص بالمصرف والأصول المرجحة بأوزان المخاطرة[1]، ويتم حسابه كالاتي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال (بازل 1)}^{2} = \frac{\text{رأس المال الأساسي+رأس المال المساند}}{\text{الأصول المالية المرجحة بأوزان مخاطرها}} \times 100 \geq 8\%$$

4- تصنيف دول العالم: حيث صنفت دول العالم إلى مجموعتين:

ولقد تم تصنيف دول العالم أساسا على أوزان المخاطر الائتمانية إلى مجموعتين كما يلي[3] :

- مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCED)، ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي، وهي الدول التي تعتبر ذات مخاطر أقل مقارنة بدول العالم الأخرى، ويجب استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمسة سنوات في حالة قيامها بإعادة جدولة الدين الخارجي.
- مجموعة دول العالم الباقية: هي دول ذات مخاطر أعلى مقارنة بالدول في المجموعة الأولى، وهذا يعني عدم تمتع مصارفها) البنوك العاملة فيها (بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة للمجموعة الأولى، وتبعا لذلك فقد أقرت اتفاقية بازل الأولى أنه يتعين على كافة المصارف عالمية النشاط، بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموعة أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية على 8 %كحد أدنى مع نهاية1992.

د-أوزان مخاطر الأصول: (الوزن الترجيحي لدرجة المخاطر):

عند حساب مؤشر كوك يتم الترجيح بخمسة أوزان وهي (0. 10.20 .50. 100) % وكمثال على ذلك الديون على البنوك المركزية لدول OECDوزنها المرجح 0 %و 100%وهذا بالنسبة للقروض الممنوحة. جعلت اللجنة حرية السلطات النقدية المحلية في تحديد أوزان مخاطر بعض الأصول المصرفية والمهم أن إعطاء وزن بمخاطر أصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة بل هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر في درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.

وتظهر أوزان المخاطرة حسب أنواع الأصول أو الموجودات داخل الميزانية للمصرف على النحو التالي:

الجدول رقم (1-1) :الأوزان الترجيحية لدرجة المخاطر

درجة المخاطرة	معامل المخاطرة (الموجودات)

[1] عادل محمد رزق، **الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية**، دار طيبة، القاهرة ، مصر،2005، ص 15.

[2] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك** ، منشأة المعارف للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، بدون طبعة ، 2005، ص 35.

[3] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003، ص ص 134-133.

%0	النقدية: تتمثل في(المطلوبات من البنك المركزي والحكومة، المطلوبات بضمانات نقدية).
%10	مطلوبات من هيئات القطاع العام.
%20	المطلوبات من البنوك التنمية الدولية و بنوك منظمة التعاون الاقتصادي.
%50	قروض مضمونة برهن عقاري.
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها(القروض التجارية ومطلوبات القطاع الخاص، مطلوبات من القطاع العام ومساهمات شركات أخرى.

المصدر: سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالآتي:

جدول رقم(1-2): أوزان المخاطر حسب الالتزامات الموجودة خارج الميزانية العمومية

أوزان المخاطر	البنود
%100	بنود خاصة بالضمانات العامة للقروض.
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، الكفاءات).
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل، كالاعتمادات المستندية بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية(الاعتمادات المستندية)

المصدر :طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، القاهرة،مصر،2001، ص193.

يصبح معدَّل كفاية رأس المال حسب مقرَّرات لجنة بازل كما يلي[1]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}(1\text{ الشريحة}+2\text{ الشريحة})}{\text{للخطر مرجحة بطريقة والالتزامات مجموعةالتعهدات}} \geq 8\%$$

ثالثا: تعديلات مقررات لجنة بازل 1

عرفت اتفاقيات بازلI عدة تعديلات كما يلي:

[1]ناصر سليمان ،**النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات، جامعة ورقلة، 2006، ص 154.

1 .تعديل بازلI لسنة 1996:تم إدخال مخاطر السوق ،وذلك عند احتساب معدل الملاءة مع إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لا يقل تاريخ استحقاقها عن السنتين وتكون في حدود 250%من رأسمال الأساسي، وأطلق على هذا التعديل معيار كفاية رأس المال1.5وأصبح يحسب كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال لبازل1}^{1} = \frac{\text{رأس المال لأساسي+رأس المال المساند+القروض المساندة}}{\text{الأصول المالية المرجحة بأوزان مخاطرها +مخاطر السوق*12.5\%}} \times 100 \geq 8\%$$

2. تعديلات بازل مابين 1999و 2004: نظرا للإنتقاذات الموجهة لاتفاقية بازلI فقد عرفت المرحلة (1999-2004)حركة من قبل لجنة بازل وعدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية في مناقشة مختلف نصوص الخاصة بالاتفاقية كما يلي :

-جوان 1999:إصدار الوثيقة الأولى وعرضها على البنوك لمناقشتها وتقديم الملاحظات عليها؛

-جانفي 2001:إصدار الوثيقة الثانية من الاتفاقية والتي تتضمن تعديلات ومقترحات جديدة؛

-أفريل2003: إصدار الوثيقة الثالثة والتي جاءت معدلة ومتممة للوثيقة الثانية وعرضت على البنوك بغرض الإطلاع النهائي عليها وثم إصدارها في صورتها الراهنة في 2004، هذا على أن يتم تطبيقها بشكل تجريبي بداية من نهاية فيفري 2006 وبشكل نهائي مع بداية 2007 .

المطلب الثالث :مقررات لجنة بازل2

نظرا للانتقادات التي وجهت لمقررات لجنة بازل1بسبب الأزمة المالية التي أصابت المكسيك ،1994/1995 وكذلك أزمة دول جنوب شرق آسيا،1997/1998والتي أثرت على الاقتصاد العالمي أثبتت أنه لا يزال هناك حاجة إلى تطوير متطلبات رأس المال ونظم الرقابة المصرفية، الأمر الذي دفع اللجنة إلى تحديث اتفاق بازل 1وتطويره، ليعكس التغيرات في هيكل وممارسات الأسواق المالية والمصارف، فكان اتفاق بازل2، ولذلك سوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى هذه الأخيرة.

أولا: التعريف بلجنة بازل2

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك** ،الدار الجامعية،مصر،2007، ص 384.

جاء اتفاق بازل رغبة من الدول الصناعية الكبرى في توفير مزيد من المساواة في المعاملة لبنوكها أو فروعها في مختلف الدول وكان الغرض الأساسي من هذا التنظيم هو ضبط المنافسة بين بنوك الدول الصناعية المتقدمة.

و لكون أن المحاور الأساسية بازل1 أصبحت غير مناسبة بالنسبة للبنوك الكبيرة بعد تغيير مفهوم رأس المال استجابة لابتكار أدوات مالية جديدة في ظل التطور التكنولوجي و المنافسة الشديدة بين البنوك وتغيير مفهوم الأصول أيضا ، وبالتالي لوحظ قصور بازل 1عند تطبيقها على البنوك الكبيرة.

فأصبح من الضروري إعداد معايير بازل2 التي تضمنت في جوهرها استجابة للواقع الذي فرضته البنوك العملاقة، وهي أكثر تعقيدا من معايير لجنة بازل1 التي تميزت بالبساطة وخاصة في طريقة حسابها للمخاطر، وهي تضع لنفسها أهداف أشد تعقيدا وغموضا وتتمثل هذه الأهداف فما يلي[1]:

- تحسين أساليب حساب إدارة المخاطر.

- الربط بقدر الإمكان بين كمية رأس المال وحجم مخاطر النشاط.

- التركيز على الحوار بين الجهات الرقابية والبنوك في حساب وإدارة المخاطر وفي الارتباط بين رأس المال والمخاطرة.

- زيادة الشفافية بين البنوك التي تميل للمخاطرة وبين عملائها ونظرائها الذين يتحملون في النهاية عبء التمويل وبالتالي يتعرضون للمخاطرة معا.

وعمدت لجنة بازل 2إلى إعادة النظر في اتفاق 1988 حيث أصدرت في يونيو 1999 مقترحات جديدة تأخذ في الحسبان لاعتبارات المقدمة في إطار جديد، وعرضتها على الدول للنقاش والتعليق، وهكذا فإن اتفاق بازل هو الواقع حصيلة هذه المقترحات والتعليمات والآراء، التي صدرت حولها.

ثانيا: المحاور الأساسية لبازل2

1- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:فقد حددت المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، أي حجم رأس المال الذي يجب على البنوك تأمينه لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8% من مجمل الموجودات الموجودة الموزونة بالمخاطر .إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولا في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لأساليب قياس المخاطر، هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي المخاطر الائتمانية، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق[2]، وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي :

[1] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره ، ص 291.

$$\text{معدل كفاية رأس المال لبازل2}\ ^{1}= \frac{\text{رأس المال الأساسي+رأس المال المساند+القروض المساندة}}{\text{الأصول المالية المرجحة بأوزان مخاطرها +مخاطر السوق*12.5\%+ مخاطرالتشغيل*12.5\%}} \geq 8\%$$

2- المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال:

إن إشراف المصارف ليس مجرد الالتزام بعدة معدلات كمية أكدت لجنة بازل 2بسيطة، لكنه أيضا القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارة المصرف، وقوة أنظمته ورقابته، وسلامة إستراتجيته العملية، وعوائده المحتملة، فوجود معدل مقرر رسميا للحد الأدنى لرأس المال قد يعطى رجال المصارف والأسواق والمنظمون شعورا مصطنعا بالأمان [2].

وفقا لعملية المراقبة الإشرافية فإن هناك أربع مبادئ يلزم توفرها:

-يجب أن تكون لدى البنك الوسائل اللازمة لتقييم الكفاية الكلية من أموالها الخاصة بدلالة الشكل العام للمخاطر، والاستراتيجية الهادفة للحفاظ على المستوى الكافي كحد أدنى؛

-يجب أن تتخذ سلطة الرقابة الإجراءات اللازمة لمعالجة القصور الملاحظ في التزام البنك بنسب الأموال الخاصة الرقابية و على ضوء عملية التقييم لأداءات البنك اتجاه المخاطر "الأموال الخاصة"؛

-يجب على سلطة الرقابة تشجيع تطلع البنوك إلى مستويات أعلى من الأموال الخاصة (لحد الأدنى نسبة8%)؛

-تتدخل سلطة الرقابة " في وقت مبكر " لتجنب هبوط الأموال الخاصة عن المستويات الدنيا، كما تطالب هنا البنك باتخاذ العمل العلاجي الضروري لإعادته إلى حالته السابقة أو المحافظة على المستوى الحالي على الأقل.

3- انضباط السوق:

إن هدف انضباط السوق هو التزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف السوق، مما يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر، فالجنة بازل من خلال هذه الركيزة تسعى إلى تعزيز الشفافية والإفصاح، وتجدر الإشارة إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال لسوق يجب أن يتوفر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الاطراف المشاركة في السوق لتقيم اداء المؤسسات ومدى كفاءتها وقدرتها على إدارة

[1] سليمان ناصر، المرجع السابق، ص 291.

[2] أحمد شعبان محمد على ،**انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية** ، الدار الجامعية ،2007، ص254.

المخاطر، ولقد شددت لجنة بازل في توصيتها على ضرورة إعلام المشاركين في السوق بمدى ملائمة الأموال . الخاصة لمخاطر البنك وكذلك مناهج المراقبة الداخلية المستعملة من طرف البنوك[1].

ثالثا: أهم الفروقات لبازل 1 و 2:

[1] Sylvie Taccola-Lapierre، **le dispositif prudentiel bale2 autoévaluation et contrôle interne une application au cas français**، thèse pour le doctorat en sciencesde gestion le doctorat en sciencesde gestion، université du sud Toulon-var- France، 2008، p104.

جدول رقم (1–3): جدول يوضح أهم الفروقات التي جاءت بها لجنة باز 1 و 2

	بازل 1	بازل 2
نسبة كفاية رأس المال	نسبة 8%تم اقتراحها في اتفاقية 1	لم تتغير
رأس المال	(رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي) كما حدد في اتفاقية 1988وبعده تمّ إضافة)الدين متأخِّر الرتبة قصير الأجل (في تعديلات 1996.	لم يتغير
مخاطر الائتمان	تم اقتراحها في اتفاقية 1988وتتراوح مخاطر الائتمان بين 0%إلى 100%.	تمّ تغييره جذريا وفقا لمقترحات 2001 حيث وضعت طرق جديدة لقياس مخاطر الائتمان: -المنهج المعياري. - المنهج المرتكز على التقييم الداخلي.
مخاطر السوق	ظهر في تعديلات 1996والذي يرتبط بعمليات الإقراض و الإقتراض للبنوك ، بالإضافة إلى عمليات التمويل و التوظيف.	لم يتغير
مخاطر التشغيل	لم يدرج	تمّ إصداره في مقترحات 2001وهذا لمواجهة مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية.
عمليات المراجعة و الرقابة(الاشراف الاحترازي)	لم يدرج	تمّ إصداره في مقترحات 2001والذي يرتكز على دعم نظام الرقابة الداخلية وتفعيل دور السلطات الرقابية.
انظباط السوق	لم يدرج	تمّ إصداره في مقترحات 2001والذي يرتكز على تعزيز درجة الشفافية و عمليات الإفصاح.

المصدر :محمد زرقون ، حمزة طيبي ،نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول:" إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أيام12- 11مارس ، 2008جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،ص11.

المبحث الثاني: مضمون اتفاقية بازل 3 و الاطار التشريعي لها في الجزائر

إن الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالنظام المالي منذ أواخر سنة 2007،و طالت كبرى البنوك والشركات، دعت بشكل عاجل زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية و مسئولي البنوك المركزية إلى العمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال التي بسببها حدثت الأزمة المالية ، وبهدف خفض آثار أية أزمة مالية مستقبلية.

اذ يعتبر مضمون اتفاقية بازل 3 فرصة للنظام المصرفي الجزائري لتطوير منظومته من خلال وضع الاطار التشريعي لها من طرف بنك الجزائر للتماشي مع التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي العالمي، و الاستفادة من فائض السيولة الموجود في البنوك الجزائرية.

المطلب الأول: مضمون اتفاقية بازل3

تعتبر اتفاقية بازل الثالثة الجديدة التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفتها الأزمة المالية العالمية ، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الإقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وستكون مساهمتها كبيرة في الإستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

أولا: التعريف بمقررات لجنة بازل 3

نتيجة عدم تمكن اتفاقية بازل 2من تحقيق استقرار النظام المصرفي وحدوث الأزمة المالية العالمية 2008 ،عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية على الاتفاقية وخرجت في الأخير بإصدار قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازل3 ،والتي تعرف على أنها تلك التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة بتاريخ 12سبتمبر 2010 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء 27للجنة بعد توسيعها.

وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في 12نوفمبر2010 أصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الالتزام بنهاية عام 2012 من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين للمراجعة خلال 2013 و 2015[1].

ومن المجالات الرئيسية التي ركزت عليها لجنة بازل هي التالية [2]:

-التشديد على قيام مجلس الإدارة بنشاط بمسؤوليته الكلية عن المصرف، بما في ذلك استراتيجية أعماله و مخاطره، وتنظيمه، و السلامة المالية و الحوكمة.

[1] مجدوب بخوصي، عمار عريس، **مكانة مقررات بازل 3 من اصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية 2008 مقارنة بقانون دود فرانك**، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر، العدد: 10- الجزء 02- 2017،ص ص 105-106.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3**،الدار الجامعية، مصر،2013،ص 313.

-قيام الإدارة العليا بالتأكد من أن أنشطة المصرف تتفق مع استراتيجية الأعمال، وتحمل المخاطر، والسياسات التي وافق عليها المجلس، و كل ذلك تحت توجيه مجلس الإدارة.

-وجوب أن يكون لدى المصرف وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر مع سلطة ومكانة واستقلالية وموارد كافية و إمكانية إبلاغ معلوماتها إلى المجلس.

كما شددت لجنة بازل على الممارسات المتعلقة بالتعويضات والمكافآت في المصارف وتعزيز المقاربة الإشرافية الفعالة على تلك الممارسات والمساهمة في دعم تكافؤ الفرص، وقد تم تحديد إطار المراجعة الإشرافية فيما يتعلق بالمسائل الثلاث التالية:

- حوكمة فعالة لنظام التعويضات و المكافآت.
- التماشي الفعال للتعويض مع المخاطر المتخذة.
- الرقابة الإشرافية و المشاركة الفعالة من قبل أصحاب المصالح.

ومن المتوقع أن تؤدي مقترحات رأس المال والسيولة إلى وجود مصارف أكثر مرونة، ونظام مصرفي ومالي سليم أكثر من الحاضر، أملا في الحفاظ على سلامة العمل المصرفي عالميا وتحصينه ضد الأزمات المصرفية، وستعزز هذه المقترحات إيجاد توازن أفضل بين الابتكار المالي والنمو المستدام، ووضعت آمال كبيرة على أن تساهم المعايير والقواعد الجديدة في تفادي حدوث أزمات جديدة على المستوى الفردي أو النظامي، وتعزز قدرة المصارف على الصمود في وجه أية صدمات أو أزمات.

ثانيا: المحاور الرئيسية لمقررات لجنة بازل3

ترتكز اتفاقية بازل 3 على إصلاحات أدخلت على إتفاقية بازل2 كمايلي:

1- الدعامة الاولى (مكونات رأس المال):أوصت اللجنة بمايلي[1]:

-إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم(رأس مال أساسي)وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح ويعادل4,5 %على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازل2؛

-تكوين احتياطي جديد (هامش الحفاظ على رأس المال) منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 %من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 %وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن

[1]مجدوب بخوصي، عمار عريس ، مرجع سبق ذكره ،ص 113.

تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم في حالة عدم الوفاء بهذه النسبة؛

-احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 %و 2.5 % من رأس المال الأساسي(حقوق المساهمين)،مع توفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك و توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها؛

-رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% الى 6%وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال؛

-متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال إذ تقترح لجنة بازل زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حالياً إلى 10.5% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك؛

و بالتالي تصبح معادلة كفاية راس المال حسب إتفاقية بازل 3 كمايلي[1]:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال (بازل 3)} = \frac{\text{الشريحة 1 + الشريحة 2}}{\text{مخاطر الإئتمان 75\% ، السوق 5\%،التشغيل 25\%}} \geq 10.5\%$$

والجدول التالي يبين لنا متطلبات رأس مال التحوط التي وردت في إتفاقية بازل 3:

جدول رقم(1– 4) :متطلبات الرأسمال و رأسمال التحوط وفق مقررات بازل 3

البيان	حقوق المساهمين	رأسمال الفئة الاولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأسمال التحوط	%2.5		
الحد الادنى + رأسمال التحوط	%7	%8.5	10.5%
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	%2.5-0		

[1] زايدي مريم ،**إتفاقية بازل 3لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية** –دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي–رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2017/2016، ص 173.

المصدر: مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل 3على النظام المصرفي الاسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي ،سبتمبر 2013، أسطنبول، تركيا، ص 8.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من % 02 (وفقا لاتفاقية بازل2) إلى 4.5% مضافا إليه هامش احتياط آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%، وقد تم كذلك رفع معادل ملائمة رأس المال إلى10.5%بدلا عن 8%وهاذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل اضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

2 –اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:[1]

تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

– الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة إلى حجم 30يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن ،100%وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

و تكتب معادلة نسبة تغطية السيولة كمايلي:

$$\text{نسبةتغطية السيولة(LCR)}^{2} = \frac{\text{أصول السائلة ذات الجودة العالية}}{\text{مجموع صافي السيولة الخارجة خلال مدة 30 يوم}} \geq 100\%$$

يجب على المؤسسات التأكد من أن لديها أصول سائلة كافية ذات جودة عالية في جميع الأوقات لضمان الاستمرار لمواجهة الضغوط لمدة 30 يوما .

[1] محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، **البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة، واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل3** ،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي ،النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر،19-21 ديسمبر 2011،ص 28.

[2] Accenture Reports ,**Basel 3 Handbook**, is a global management consulting and professional services, p 37 .
انظر الموقع: https://fitc-ng.com/.../story.../Accenture-Basel-III-Handbook1.pdf،تاريخ الإطلاع:2018/05/03.

– و الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية)إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب أن لا تقل عن 100%؛

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)} = \frac{\text{الموارد الدائمة لسنة واحدة}}{\text{حاجات التمويل لسنة واحدة}} \geq 100\%$$

وسيتم عرض LCRكما هو مخطط له في 1جانفي عام ،2015ولكن سوف يبدأ الحد الأدنى المطلوب بنسبة ،60%وارتفاع في الخطوات سنوية متساوية من 10نقطة مئوية لتصل إلى 100%في1جانفي 2019، تخرج هذه تم تصميم النهج لضمان أن يمكن عرض LCRدون إنقطاع في تعزيز منظم للأنظمة المصرفية أو التمويل المستمر للنشاط الاقتصادي.

جدول رقم (1–5) :مخطط تطبيق LCR.

	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى المطلوب LCR	%60	%70	%80	%90	%100

المصدر: مريم زايدي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

3– معدل الرفع المالي لبازل 3: عرف اتفاقية بازل الرافعة المالية على أنها نسبة الانكشافات في ميزانية المصرف أو خارجها الى راس المال الأساسي ممثلا في الشريحة الاولى؛ و اشترطت ألا تقل عن 3%. و بذلك يعتبر مؤشرا لا يأخذ بحساسية المخاطر مقارنة بمعدل كفاية رأس المال؛ و هي إن كانت تعتبر في نظر لجنة بازل مؤشرا تكميليا إلا أنها قد تمثل خطوة لمراجعة مبدأ كفاية رأس المال على أساس أوزان المخاطرة.

و تكون الصيغة لحساب نسبة الرفع المالي بحسب لجنة بازل للرقابة على البنوك على الشكل الآتي[1]:

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{}}$$

[1] حططاش عبد السلام، شودار حمزة، **تحليل أثر معيار الرفع المالي لبازل IIIعلى التحكم في المخاطر المالية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مجلة تنمية الموارد البشرية ،جامعة فرحات عباس 1 ،سطيف – المجلد /07العدد الثاني– ديسمبر 2016،ص ص 220–222.

$$\text{معدل الرفع المالي} = \frac{\text{إجمالي التعرض للمخاطر داخل وخارج الميزانية}}{} \geq 03\ \%$$

بحيث يمثل رأس المال قيمة الشريحة الأولى وفق ما نصت عليه اتفاقية بازل3 ،وتشمل مكوناتها عنصرين رئيسين:

- حقوق المساهمين CET1:وهي العناصر التي تتوفر فيها شروط معينة *ترفع من مستويات حمايتها للمصرف وتضمن تعويض أي خسارة ممكنة وقت حدوثها؛ وتتشكل من الأسهم العادية الصادرة عن المصرف؛ علاوة الإصدار؛ الأرباح المحتجزة؛ الدخل الشامل الآخر المتراكم؛ والاحتياطيات المعلنة الأخرى مع مراعاة استبعاد الأرباح والخسائر المرحلية وحقوق الأقلية والتي تستوفي المعايير اللازمة لإدراجها في حقوق المساهمين.
- رأس المال الإضافي AT1 : ويتكون من العناصر الآتية :

–الأدوات المالية الصادرة عن البنك التي تحقق عناصر الإدراج في رأس المال الإضافي، وفقا للشروط الواردة في الفقرة التالية وغير مدرجة ضمن حقوق المساهمين؛

–علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار أدوات مالية ضمن رأس المال الإضافي؛

–الأدوات المالية الصادرة عن الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث وتحقق عناصر الإدراج ضمن رأس المال الإضافي وغير مدرجة ضمن حقوق المساهمين.

- التعرضات أو الانكشافات : هي الأصول من داخل أو خارج الميزانية والمتمثلة في:

–الانكشافات داخل الميزانية: وتشمل جميع الأصول داخل الميزانية؛

–المشتقات المالية؛

–إجمالي أصول عمليات تمويل الأوراق المالية؛

–البنود خارج الميزانية؛

وفيما يتعلق بتطبيق نسبة تغطية الرفع المالي تحدد تواريخ التطبيق بالشكل التالي:

الجدول رقم (1–6) : تواريخ ادخال نسبة الرافعة المالية حسب بازل 3

تاريخ تطبيق	المراحل

17 ديسمبر 2009	لجنة بازل تصدر وثيقة استشارية تقترح فيها تصميم نسبة الرافعة المالية.
16 ديسمبر 2010	لجنة بازل تنشر النسخة الأولى من نسبة الرافعة المالية لبازل 3.
26 جوان 2013	لجنة بازل تقترح تغيرات جوهرية في تعريف قياس التعرض.
12 جوان 2014	تم الانتهاء من اللمسات الأخيرة لقياس التعرض.
01 جانفي 2015	تبدا البنوك بالتصريح المفصل حول نسبة الرفع المالي لديها حسب بازل 3.
01 جانفي 2017	على لجنة بازل إجراء التغيرات المناسبة في نسبة الرفع المالي لبازل 3بحلول2017.
01 جانفي2018	نسبة الرفع المالي لبازل 3تبدأ كأحد متطلبات الحد الادنى.

المصدر: ادريس رشيد ، صويلحي الدين، **واقع تطبيق معايير بازل 3 على البنوك الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية 2008**،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست – الجزائر، العدد 10،ديسمبر 2016،ص 144.

ثالثا: مراحل التحول إلى النظام الجديد(مراحل تنفيذ مقررات بازل 3)

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها،وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت،لذا فقد منحت اتفاقية «بازل» الجديدة المصارف حتى عام 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013،وبحلول عام 2015يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5%،وهو ما يعرف باسم « coretier-one capital ratio»،ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ2.5 % بحلول عام 2019، وهو ما يعرف باسم«counter-cyclical» ،كما أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5%، ليصل الإجمالي إلى 9.5 %، بحيث فيرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة «بازل »أخفقت في الاتفاق على هذاالإجراء و تركت أمره للدول الفردية.[1]

المطلب الثاني: الاطار التشريعي لمقررات لجنة بازل في الجزائر

[1]مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

إن صدور اتفاقية بازل الأولى الداعمة لسلامة ومتانة القطاع المصرفي سنة 1988جعلت المشرع الجزائري منذ سنة 1990يسعى إلى سن حزمة من القوانين والتشريعات لمواكبة النظام المصرفي الجزائري لتطورات الحاصلة على المستوى الدولي وكذا لعمل نظامها المصرفي وفق آليات اقتصاد السوق.

أولا: تطبيق اتفاقية بازل 1 في الجزائر

تتمثل القواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر في جملة من الأنظمة التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية احترامها وتطبيقها، وتعمل هذه القواعد على تقوية النظام المصرفي الجزائري.

1- نسبتي الملاءة والسيولة يجب على البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ بنسبة ملاءة وسيولة لتضمن المودعين، وهاتين النسبتين هما:[1]

1-1:نسبة الملاءة يجب أن تمثل 8 %، لكن لخصوصية البنوك في الجزائر فيما يخص التزاماتها اتجاه القطاع العمومي، وضعت مراحل للوصول لهذه النسبة طبقا للأمر94/74 الصادر في 94/11/29المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، في مادته الثالثة وهذه المراحل هي:

	نهاية جوان 1995	نهاية ديسمبر 1996	نهاية ديسمبر 1997	نهاية ديسمبر 1998	نهاية ديسمبر 1999
نسبة الملاءة	%4	%5	%6	7%	%8

1-2:نسبة السيولة: تهدف إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة، ومن جهة أخرى إلى قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية.

2- رأس المال الأدنى للمصارف:

النظام 90-01 المؤرخ في 04 جويلية 1990 المتعلق براس المال الأدنى للبنوك و المؤسسات المالية متبعة في الجزائر :

- 100مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية التي تقوم بكل العمليات الائتمانية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور، وفي هذه الحالة يجب أن لا تقل الأموال الخاصة عن 50%؛
- 500مليون دج بالنسبة للبنوك التي تقوم بالعمليات الائتمانية العادية (تلقي الأموال من الجمهور

[1]منصور منال، **إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية**، القطرية والإقليمية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، يومي 21-20أكتوبر،2009كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص1 .

عمليات القرض، تسيير طرق الدفع)، وفي هذه الحالة يجب أن لا تقل الأموال الخاصة عن 33%من.[1]

3- تغطية المخاطر وترجيحها

:يقصد بالخطر المصرفي توقع تحمل خسارة ، أو هو تطور غير ملائم للنتائج . و هناك من يعرفه بأنه : "عدم التأكد من الربح المرتقب . و حالة عدم التأكد سببها هو عمليات التحكيم بين المردودية المستقبلية المحتملة و ضمان حالي و أكيد".و بالنظر إلى طبيعة نشاط البنك فإن الخطر المصرفي يعتبر هاجس كل مصرف لكونه ملازم لوظائفه لاسيما الوظيفة الرئيسية : منح القروض .و لإمكانية تغطية المخاطر الناجمة عن نشاط البنك، تضمنت قواعد الحذر نظام خاص لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة)أو خارج الميزانية (الالتزامات بالإمضاء)، فتم إدراج معاملات ترجيح مستوى الخطر تتراوح من (0% إلى 100%) تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وذلك وفقا لنوعية العميل وطبيعة العملية [2].

4- متابعة الالتزامات و التأمين على الودائع

4- 1متابعة الإلتزامات :في إطار تسيير مخاطر القروض والتحكم فيها، نصت قواعد الحذر على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال ترتيب ذممها حسب درجة المخاطرة وتكوين المؤونات اللازمة لكل منها[3].

4-2 التأمين على الودائع:هدف حماية أموال المودعين في حالة توقف البنك عن الدفع، فأنه وبموجب القانون رقم 90-10المتعلق بالنقد والقرض (المادة 170)والذي أكده رقم 11-03المؤرخ في 26أوت 2003المتعلق بالنقد والقرض في المادة 118منه، تم تأسيس صندوق ضمان الودائع المصرفية في شهر ماي 2003من قبل بنك الجزائر بصفته عضو مؤسس و تعد البنوك الاخرى المساهمة الوحيدة في هذا الصندوق[4].

---

[2]بوقرة رابح ،حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2009، ص18.

[3]بوقرة رابح، حسين بلعجوز، المرجع السابق، ص20.

[4]هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012/2011،ص 162.

ثانيا: تطبيق اتفاقية بازل 2 في الجزائر

في حين كانت الجزائر تسعى لتطبيق مقررات بازل1كان التوجه الدولي نحو تعديل هذه الاتفاقية وإصدار اتفاقية بازل2 ،لذا تطبيق البنوك الجزائرية لاتفاقية بازل يجعلها تتخطى نقاط الضعف في اتفاقية بازل 1ويمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية.

و يمكن تجسيد محاولة بنك الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل 2 من خلال:

1-إصدار النظام رقم 02-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2002 ،والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية كخطوة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل2 ويهدف كما جاء في مادته الأولى إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، و أهم ما جاء فيها [1]:

1.1تعريف المخاطر التي تتخذها البنوك بعين الاعتبار وهي: خطر الاعتماد، خطر معدل الفائدة، خطر التسوية الناشئ عن عمليات الصرف ، خطر السوق ، الخطر التشغيلي و الخطر القانوني؛

2.1 المراقبة الداخلية المقصودة في هذا النظام قيام البنوك و المؤسسات بمايلي:

–نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية: يهدف إلى معرفة مدى تطابق عمليات البنك مع مختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية، وكذا مراقبة مدى تقيدها بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر والتقيد بمعايير التسيير من قبل الجهاز التنفيذي البنك ؛

-نظام المحاسبة ومعالجة المعلومات: ويهدف إلى التأكد من مدى مطابقة الأعمال المحاسبية في البنك و المؤسسات المالية مع التنظيمات؛

-أنظمة تقييم المخاطر والنتائج: على البنوك إقامة أنظمة خاصة بتقدير وتحليل المخاطر وتكيفي هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم توخي المخاطر، ووضع نظام لتقدير وتقييم مخاطر السوق ومخاطر معدل الفائدة والصرف في انتظار صدور القوانين التنظيمية التي تحدد كيفية حسابها ؛

-أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر: وهي أنظمة يتم بناءها داخل البنك والمؤسسات المالية دف رصد أخطار القروض ومعدل الفائدة والصرف وذلك من خلال تقديرها ووضع حدود دنيا وقصوى لها...الخ؛

–نظام التوثيق والإعلام : وهو نظام مهمته رصد نتائج الرقابة الداخلية وتوثيقها ونشرها لمختلف الأطراف.

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية-**، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف ، 2014/2013،ص ص 273-274.

غير أن هذا النظام قلة من البنوك الجزائرية من عملت على تطبيقه، وقد عانت من نقائص وصعوبات كبيرة، خاصة ما تعلق بجانب تقييم ومتابعة المخاطر التي تواجهها. وحتى تستطيع البنوك تطبق المحور الثاني بطريقة سليمة، يجب أن تتبنى نظاما جيدا لإدارة المخاطر المصرفية يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بأساليب المخاطر حددها الاتفاق في المحور الأول والتي يختار منها البنك ما يتناسب مع ظروفه وموارده البشرية والمادية المتاحة له.

2- رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية:

في إطار سعي بنك الجزائر إلى تمتين وضعية البنوك الجزائرية أصدر تنظيما يقضي برفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك من 500مليون دج إلى2.5مليار دج، والمؤسسات المالية من 100مليون دج إلى 500مليون دج[1]. أما فيما يخص البنوك والمؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج فعليها أن تخصص لفروعها الموجودة هنا في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأسمال الأدنى المطلوب تخصيصه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري [2].

ثالثا: الاجراءات المساعدة على تطبيق بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري

قام بنك الجزائر بإصدار بعض القوانين التي تساعده في الانتقال المعايير بازل 3، نذكر منها ما يلي :

1-1 بغية تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري فقد تم إصدار تنظيم رقم08-04المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 10مليار دج و المؤسسات المالية إلى 3,5مليار دج.[3]

2-1: القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007المتعلق بالنظام المحاسبي المالي وكذا المرسوم التنفيذي رقم 156-08المتضمن كيفيات تطبيق القانون 07-11،ومحاولة لتكييف المنظومة المصرفية من هذه الإصلاحات تم إلغاء العمل بالمخطط المحاسبي المصرفي الحامل للرقم 92-08 الصادر بتاريخ 17 نوفمبر 1992 ،وقام بنك الجزائر بإصدار التعليمة رقم 09-04 المتضمنة للمخطط المحاسبي المصرفي الذي يواكب الإطار الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي ، بالإضافة إلى التعليمة رقم 09-05 المتعلقة بإعداد الكشوف المالية للمصارف والمؤسسات المالية وكذا كيفيات إعدادها ونشرها ، وحدد الوثائق التي يجب أن تظهر في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية والمصنفة إلى عدة تصنيفات .[4]

[1]النظام رقم 04-01الصادر في 14مارس 2004المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، المادة02. انظر الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm، تاريخ الاطلاع:2018/03/24.

[2]النظام رقم 04-01الصادر في 14مارس 2004المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية المادة03. انظر الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm ، تاريخ الاطلاع:2018/04/24.

[3]حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 290.

[4]نور الدين بربار، محمد هشام قلمين، مرجع سبق ذكره، ص 249.

1-3: إصدار نظام رقم 11-04المؤرخ في 24ماي 2011والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة ولقد أوجب البنوك و المؤسسات المالية ما يلي[1]:

- أن تحوز فعليا و في كل وقت على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر؛

- أن تحترم نسبة بمجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير و الالتزامات القديمة، و تسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة؛

- أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%.

1-3 :إصدار النظام رقم 11-08المؤرخ في 28نوفمبر 2011المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية[2] ،ولقد جاء في هذا النظام تعرفي لمختلف الأخطار التي يتعرض لها البنوك، وكذا إلى تعرفي الرقابة الداخلية في البنوك.

1-4: إصدار النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16فيفري2014 رقم المادة 3، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية. الذي نص على أنه " تلزم البنوك و المؤسسات المالية باحترام بصفة مستمرة، على أساس فردي أو مجمع، معامل أدنى للملاءة قدره 9.5%بين مجموع أموالها الخاصة القانونية، من جهة ومجموع مخاطر القرض و المخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى" حيث تتشكل الأموال الخاصة القانونية من مجموع الأموال الخاصة القاعدية –الشريحة الأولى-و الأموال الخاصة التكميلية –الشريحة الثانية- علما أنه "يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض و المخاطر العملياتية و مخاطر السوق بواقع 7% على الأقل.

وعليه تكون نسبة الملاءة في البنوك الجزائرية كمايلي:

نسبة الملاءة =(الأموال الخاصة القانونية / مجموع المخاطر(القرض، العملياتية، السوق) المرجحة≤9,5

[1]النظام رقم 04-11المؤرخ في 24ماي 2011والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.، انظر النوقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm ، تاريخ الاطلاع:2018/03/24.

[2]النظام رقم 08-11المؤرخ في 28نوفمبر 2011المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، رقم المادة 3، انظر النوقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm ، تاريخ الاطلاع:2018/03/24.

يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض و المخاطر العملياتية و مخاطر السوق بواقع 7% على الأقل، و يجب أيضا على المصارف و المؤسسات المالية أن تشكل وسادة تدعى وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2,5 %من مخاطرها المرجحة.

-كما حدد النظام 14-02 القواعد التي يجب أن تتقيد بها البنوك والمؤسسات المالية في مجال تقييم المخاطر وأخذ المساهمات من أموال خاصة.[1]

الرقابة الاحترازية لملاءة الأموال الخاصة و الإبلاغ المالي: حسب المادة 36 من نظام 04-41من نظام 14-01 والتي تلزم البنوك على القيام بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارساتها في مجال تسيير المخاطر ومستوى تعرضاتها للمخاطر و مدى ملاءمة أموالها الخاصة للمخاطر المتعرض لها و نتائجها ووضعيتها المالية، وكذا نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطتها وتسييرها.[2]

4مكونات الأموال الخاصة القانونية :قام بنك الجزائر بتقسيم الأموال الخاصة القانونية إلى شريحتين، الأولى و هي الأموال الخاصة القاعدية و الثانية الأموال الخاصة التكميلية، حيث حدد العناصر المسموح أن تكون كلا الشريحتين و استبعد بعض العناصر الأخرى مثل ما هو موضح في الجدول التالي:

[1]النظام رقم 01-14المؤرخ في 16فيفري 2014 ،المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، رقم المادة 03.

[2]المادة (36) من النظام رقم (01-14)المؤرخ في 16فيفري 2014 ،المتضمن الرقابة الاحترازية لملاءة الأموال الخاصة و الإبلاغ المالي.

الجدول رقم (1 –7) : تركيبة الأموال الخاصة القانونية وفق النظم الاحترازية المطبقة بالجزائر

الشرائح	العناصر المقبولة	العناصر المستبعدة
الشريحة الأولى: الأموال الخاصة القاعدية	–رأس المال الاجتماعي أو من التخصيص؛ –العلاوات ذات الصلة برأس المال؛ –الاحتياطات خارج فوارق إعادة التقييم أو التقييم؛ –الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد؛ –المؤونات القانونية؛ –ناتج السنة الأخيرة المقفلة، صاف من الضرائب و الأرباح المرتقب توزيعها.	–الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شراؤها؛ –الأرصدة المدينة المرحلة من جديد؛ –النواتج العاجزة قيد التخصيص؛ –الأصول الثابتة غير المادية الصافية؛ –المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة للمساهمات؛ –المؤونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة المصرفية؛ 50% –من مبلغ المساهمات في البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.
الشريحة الثانية: الأموال الخاصة التكميلية	–50%من مبلغ إعادة التقييم؛ –50%من مبلغ فوائض القيمة الكامنة؛ –مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة في حدود 1,25%من الأصول المرجحة لخطر القرض؛ –سندات المساهمة و سندات أخرى ذات مدة غير محددة؛ –الأموال المتأتية من إصدار سندات أو اقتراضات؛ –الأموال المتأتية من إصدار سندات أو قروض مشروطة.	–50%من مبلغ المساهمات و من كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة المحوزة لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

المصدر: خلفية آسيا، للوشي محمد، **تطبيق مقررات لجنة بازل 3 في المنظومة البنكية الجزائرية**، مجلة البديل الإقتصادي،العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ،جامعة البليدة 2، بدون سنة، ص 223.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، بحيث أن المطلب الأول نقدم فيه الدراسات السابقة المحلية (الجزائرية)، بينما الثاني نقدم فيه بعض الدراسات العربية و الأجنبية والتي نرى أنها تعالج جزء من دراستنا، بحيث أن الرؤى تتشابه والأهداف تختلف بهذا الخصوص.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

تمكنا من الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة و من بينها:

1-دراسة ناصر سليمان 2006 بعنوان: "النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الأقتصادية واقع و تحديات، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مضمون اتفاقيية بازل I و2 ،و تأثير هاتين الاتفاقيتين على النظام المصرفي الجزائري، حيث درس الباحث عينة من البنوك الجزائرية اشتملت على أربعة بنوك، وتوصل إلى أن البنوك الجزائرية تساير معاير بازل I من خلال التعليمة رقم 74-94وهناك محدودية في تطبيق بازل 2 ،ويهدف بحثنا إلى معرفة مده جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق معايير بازل 3 وتحديات تطبيقها و إلى محاولة الوصول إلى آليات تطوير تسمح للبنوك الجزائرية بتجاوز تلك التحديات، كما أنه يوجد اختلاف بين الدراستين ،إذ أن هذه الدراسة قامت بدراسة اتفاقية بازل 1 و 2 أما دراستنا تهدف الى معرفة تحديات تطبيق مقررات لجنة بازل 3 في البنوك الجزائرية .

2- دراسة علي جقريف ،بعنوان: "ما مدى استعداد البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق بنود اتفاقية بازل3" ، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20أوت 1955سكيكدة، العدد السابع سنة 2017.إذ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واختبار نسب تغطية السيولة لدى البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2009إلى2015،قصد التعرف على مدى جاهزيتها لتطبيق مقررات لجنة بازل الجديدة ، وذلك وفقا للمخطط التدريجي المعتمد من طرف اللجنة. وتوصلت الدراسة إلى أن معظم البنوك التجارية الجزائرية غير مستعدة لتطبيق مقررات لجنة بازل 3 المتعلقة بنسب تغطية السيولة وفقا للآجال التي أقرتها اللجنة. الأمر الذي يدل على احتمال أن تواجه البنوك المزيد من المشاكل من أجل تحقيق والحفاظ على متطلبات بازل 3، و تختلف هذه الدراسة عن دراستنا انها قامت باختبار نسبة السيولة فقط و مدى جاهزية البنوك الجزائرية اما دراستنا فتهدف الى معرفة الصعوبات و التحديات التي تعيق تطبيق معايير بازل 3 في البنوك الجزائرية من حيث الملاءة و السيولة و الرفع المالي.

3- دراسة عمي سعيد حمزة، بعنوان: "التسيير الحذر للبنوك ومدى تطبيق معايير بازل 2في الجزائر"، وهي رسالة ماجستير نوقشت سنة 2010م، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، حيث تناولت هذه الدراسة معايير إتفاقية بازل 2 محاولة إبراز الآليات الرقابية المتبعة في الجهاز المصرفي الجزائري، وتم ذلك من خلال متابعة تعليمات وتنظيمات بنك

الجزائر وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية لا تطبق معايير بازل 2بشكل صريح، و نجد أن هذه الدراسة ركزت على معايير بازل 2وليس بازل 3 ،وقد اعتمد الباحث على تعليمات بنك الجزائر فقط ولم يلامس واقع البنوك الجزائرية بشأن تطبيق معايير بازل، وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة ، بدراسة تحديات تطبيق معايير بازل 3 في البنوك الجزائرية ومحاولة اقتراح لآليات تسمح بتطوير هذه البنوك وتمكينها من التغلب على صعوبات التطبيق لهذه المعايير ، إضافة إلى وضع استبيان وجه لعينة من البنوك الجزائرية ، لكي ندرس الواقع العملي لتطبيق مقررات بازل 3.

4- دراسة محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد ، وعبد الحق بن عمر، بعنوان: "البنوك الإسلامية والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع ولفاق تطبيق معايير بازل3"،مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي للاقتصاد والتمويل الإسلامي في، الدوحة قطر، ديسمبر 2011م ، هدفت هذه المداخلة إلى دراسة تكييف معايير بازل 3مع المتطلبات التنظيمية للبنوك الإسلامية، وهدفت كذلك إلى دراسة أثر تطبيق معايير بازل 3 على أداء الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك التقليدية أكثر هشاشة من البنوك الإسلامية فهي لم تتمكن من استخدام رؤوس أموالها في امتصاص المخاطر خلال الأزمة الاقتصادية اواخر سنة 2007 بعكس البنوك الاسلامية التي تعتمد على الأسهم وودائع الاستثمار ما جعلها بعيدة عن المخاطر، حيث يبدو الاختلاف واضحا بين أهداف هذه الدراسة وأهداف بحثنا، إذ أنها تركز على دراسة البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، بينما ركزت دراستنا على البنوك الجزائرية بشكل عام تقليدية و اسلامية كبنك البركة ،بالرغم أنه في الجزائر يتم التعامل مع البنوك التقليدية والإسلامية بشكل موحد إذ لا توجد تعليمات من بنك الجزائر تخص البنوك الإسلامية، لذلك تعاملنا معها في بحثنا نفس التعامل مع البنوك التقليدية.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1- دراسة أ.د.عبد الرزاق الشحادة، .محمد خالد بنود، واخرون،بعنوان:" مساهمة قواعد بازل في إدارة المخاطر المنظمات المصرفية (دراسة حالة مصرف عودة سورية)"،جامعة الزيتونة ، الأردن ، جامعة حلب ، سوريا،2014.
يهدف هذا البحث إلى بيان دور قواعد بازل في دعم استمرارية المنظمات المصرفية، وذلك من خلال التعرف على أهم المخاطر المصرفية وكيف تناولها معيار كفاية رأسمال الذي أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية والتطورات التي مر بها عقب الأزمات المالية المتعددة،وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج مفادها التزام المصرف بتطبيق قواعد بازل 2وتحقيقها لمعدلات كفاية لرأسمال المال تجاوزت النسبة المقررة 8% على مدى سنوات الدراسة الخمس ،حيث تختلف هداف هذه الدراسة وأهداف بحثنا، إذ أنها تركز على دراسة بيان مدى التزام المصرف بتطبيق قواعد بازل وأثر ذلك على استمرارية أنشطتها المستقبلة وإدارة المخاطر المصرفيية في سوريا ، أما بحثنا فقد ركز على دراسة تحديات تطبيق مقررات لجنة بازل 3 على البنوك الجزائرية.

2- دراسة McNamara .C, and al,Swiss finish to basel 3, (2015).

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن التحديات الخاصة التي تواجه النظام المصرفي السويسري نتيجة الاستجابة لمتطلبات بازل 3 وذلك من خلال البحث عن التجاوزات التي يمكنها أن تحدث في نماذج تقييم المخاطر الداخلية عند تقدير أوزان مخاطر الأصول. توصلت الدراسة إلى أن البنوك الكبيرة التي تستخدم نماذج التقييم الداخلي يمكنها تخفيض أوزان المخاطر بشكل كبير جدا عن الأوزان المعيارية بالاعتماد على الاختلافات في نماذج الأعمال التجارية، حيث يكمن الاختلاف بين هذه الدارسة و دراسة أهداف بحثنا ،في أنها تركز على دراسة نماذج تقييم المخاطر الداخلية عند تقدير أوزان مخاطر الأصول أما بحثنا فقد ركز على دراسة تحديات تطبيق مقررات لجنة بازل 30 على البنوك الجزائرية، وكذلك اختلاف البيئتين فاأولة تحديات تطبيق مقررات بازل 03 في البنوك السويسرية و الثانية في البنوك الجزائرية .

Anca Elena Nucu, The Challenges of Basel III for Romanian Banking System, Alexandru Ioan Cuza'' University, 2011. Alexandru

هدفت هذه الدراسة وهي مقال مقدم إلى Theoretical and Applied Economics جامعة Alexandru Ioan Cuza، إلى تحليل أثر تنفيذ معايير بازل 03 على النظام المصرفي على المستوى الأوروبي وأيضا على مستوى النظام المصرفي الروماني خاصة، حيث توصل الباحث الى أنه على المستوى الأوروبي يوجد عجز كبير بالنسبة لرأس المال والسيولة وتأثير هذه المعايير كبير على مؤشرات الربحية، أما على مستوى النظام المصرفي الروماني توصل الباحث إلى أن تأثير معايير بازل 03 سيكون محدود ، وأنه على البنوك تعديل

نماذج أعمالها وإعادة هيكلة ميزانياتها لتطبيق المعايير الجديدة، بالتالي فإن الاختلاف بين الدراستين يكون في بيئة البنكين المدروسين من خلال هذا البحث وبحثنا حتما يؤدي إلى اختلاف النتائج، وذلك نظرا لمستوى التحديات التي تقابل البنوك الأوروبية مقارنة بالجزائرية مما يتطبب إيجاد اليات كثيرة لتطوير هذه الأخيرة بما يمننها من تطبيق بازل 03 ،وهو ما يحاول بحثنا تقديمه.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر اتفاقية بازل الأولى أول خطوة في اتجاه وضع معايير موحدة بين الدول، فقد ركزت بصفة رئيسية على الحد الأدنى المطلوب لرأس المال مع التركيز على مخاطر الائتمان ، بينما اتفاقية بازل 2تعتبر أشمل وأعم، حيث أدخلت تغييرا شاملا ومتكاملا للثقافة المصرفية التي يعتبر محورها إدارة المخاطر المصرفية والحكومة وانضباط السوق وعمليات الرقابة الاحترازية غير أن الممارسة العملية وضحت أن البنوك تتعرض لمخاطر أخرى، وهو ما جاءت به اتفاقية بازل الثالثة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي جاءت لتعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي ورفع أداءه بما يضمن مواجهته للأزمات، كما تشدد الرقابة عليه لزيادة مستوى إفصاحه وشفافيته فهي ترمي في مضمونها إلى محاولة إعادة انضباط أداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر، كفاية رأس المال الركيزة الأساسية والدعامة التي تشترك فيها جميع الاتفاقيات التي أصدرها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

في اطار سعيه لتطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل الثانية أصدر بنك الجزائر النظام رقم 02-03المؤرخ في 4نوفمبر 2002 والمتعلق برقابة على البنوك، حيث يحدد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك المؤسسات المالية إقامتها و رفع الحد الادنى لرأس المال للبنوك و المؤسسات المالية، و لإدخال مقررات بازل الثالثة حيز التطبيق أصدر بنك الجزائر كذلك النظام رقم 11-04 في 24 ماي2011 والمتضمن تعرفي وقياس و تسيير و رقابة خطر السيولة، و إصدار نظام يقضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك، بالاضافة الى إصدار النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16فيفري2014،المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية بمعامل أدنى للملاءة قدره 9.5%".

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

نظرا لأهمية موضوع هذه الدراسة، والأهمية العلمية والعملية التي يحظى بها الجانب العملي لنجاح وانجاز هذه الدراسة نتيجة تواجده على ارض الميدان، فقد كان ولابد لنا أن نربط الجانب النظري بالجانب العملي التطبيقي، وذلك بإسقاط ما احتواه الجانب النظري على فئات عينة الدراسة لتقصي وجهات نظرهم بخصوص مدى تطبيق معايير بازل 03 في البنوك الجزائرية، ليكون هذا الجانب التطبيقي كانعكاس للجانب النظري من هذه الدراسة.

ولهذا فقد قمنا بإعداد استمارة استبيان تحتوي على مجمل ما تم ذكره في الفصل السابق (الجانب النظري)، وقد صممت بغرض جمع المعلومات التي هي عبارة عن آراء فئات عينة الدراسة عن الموضوع ، لنقوم بعد ذلك بمعالجة تلك البيانات باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار وتحليل فرضيات هذه الدراسة، والوصول في الأخير إلى إثبات صحتها أو عدمه، وبالتالي الإجابة على إشكالية هذه الدراسة.

ولتحقيق ذلك فقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الأساليب والإجراءات والوسائل المستخدمة في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، من أساليب جمع البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة ومجالاتها، وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة وكما سنتطرق إلى بيان أداة الدراسة وتحديد مدى صدقها و ثباتها.

المطلب الأول: أساليب (مصادر) جمع البيانات

تم في هذه الدراسة الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات هما:

1- المصادر الثانوية:

وتمت من خلال الاستعانة بالدراسات السابقة والمتمثلة في الكتب والمجلات والدوريات والملتقيات والمؤتمرات العلمية المتخصصة، وكذلك الاطلاع على الدراسات والأبحاث الميدانية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والمواقع المختلفة على الانترنت، وأية مراجع رأينا أنها قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وهذا من أجل التعرف على الأسس والمنطلقات والطرق العلمية السليمة في كتابة المذكرات، وكذلك لأخذ تصور عام عن ما يحدث في مجال الدراسة، وهذا كله من أجل تغطية الجانب النظري من الدراسة.

2- المصادر الأولية:

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج **SPSS** (**Statistical Package for Social Science**) "**الإصدار 20.0**" الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة؛

وقد تكون الاستبيان من مقدمة بسيطة لتعريف المجيبين بهذه الدراسة ومن جزئين، الجزء الأول: يحتوي على معلومات عامة عن المجيبين كالمهنة ، نوع البنك، المؤهل العلمي، الوظيفة وسنوات الخبرة.

أما الجزء الثاني يتكون من ثلاث محاور: المحور الأول (**08 أسئلة**) مدى تطبيق و التزام في البنوك الجزائرية بقرارات لجنة بازل (1 و2) ، وبالنسبة للمحور الثاني فيتكون من (**11 سؤال**) مدى تطبيق بازل 03 في البنوك الجزائرية ، وفيما يخص المحور الثالث فيتكون من (**09 اسئلة**) وشمل اهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية عند تطبيق بازل 03 ، وهذه التقسيمات كانت بحسب الفرضيات بحيث نحاول من خلال المحور الأول والثاني اثبات صحة أو نفي الفرضية الأولى والثانية تطبيقيا واللتان عولجتا نظريا في الفصل الاول ،أما المحور الثالث فكان لإثبات الفرضية الثالثة والتي تم التطرق لها في الفصل الثاني.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة ومجالاتها

1- مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من مديري البنوك و المراجعين الداخلين والموظفين ومحافظي الحسابات في عينة من البنوك عمومية او خاصة ،وذلك في ولاية غرداية ، وقد تمثلت هذه المؤسسات المالية في البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية (BNA)، بنك الفلاحة و التنمية المحلية(BADR) ، البنك الوطني الخارجي (BEA) ، والقرض الشعبي الوطني (CPA) .

وقد تمثلت عينة الدراسة في العاملين بالبنوك والمالية في المؤسسات المذكورة سابقا، والذين لديهم دراية بنظام بازل، وقد تم توزيع ما مجموعه(**60**) استبيان على جميع أفراد العينة، و استرجع منها (**53**) استبيان، واستبعدت منها (**03**) استبيانات لعدم صلاحيتها، والجدول التالي يوضح عدد الاستبيانات الموزعة، المرجعة، الملغاة والمعتمدة، ونسبة كل منها:

الجدول رقم (2-1): يوضح الاستبيانات الموزعة، المسترجعة، غير المسترجعة، الملغاة والمعتمدة في الدراسة.

	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات غير المسترجعة	الاستبيانات الملغاة	الاستبيانات المعتمدة في الدراسة
العدد	60	53	07	03	50
النسبة	%100	%88.33	11.66	%5	%83.33

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج فرز الاستبيان

الشكل رقم (2-1): يوضح الاستبيانات غير المسترجعة والملغاة والمعتمدة في الدراسة.

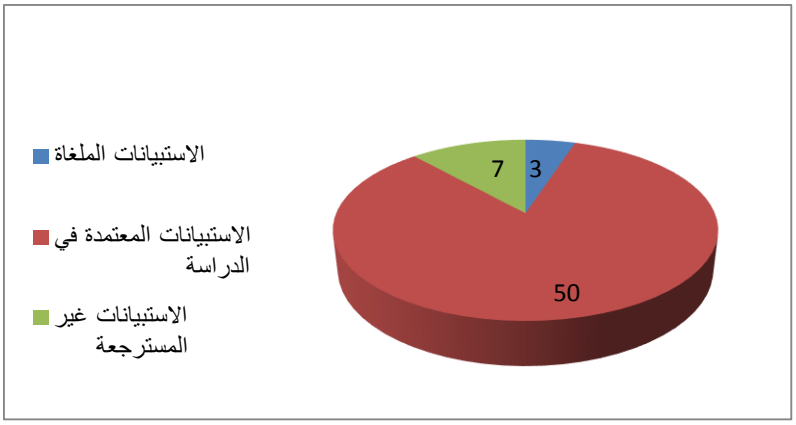

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج فرز الاستبيانات.

وبالتالي فان مجموع (**50**) استبيان هي المعتمدة في الدراسة وتأخذ النسبة الإجمالية في هذه الدراسة.

2- مجالات الدراسة

أ- المجال المكاني:

هذه الدراسة الميدانية تمت على مستوى ولاية غرداية، بعد اختيار عينة من الأفراد الذين لهم دراية حول معاير بازل 03 و تطبيقها .

ب- المجال الزمني:

لقد تم جمع البيانات والمعلومات في سنة 2018 وهذا بعد توزيع الاستبيانات على المؤسسات المعنية في نفس الفترة.

ت- المجال البشري:

إن المجال البشري يتمثل في موظفي قسم المالية والمحاسبة بالنسبة للمؤسسات و البنوك و المرجعين الداخلين و مديري البنوك و رؤساء مصلحة القروض و الموظفين ، من ذكور وإناث حاملي شهادة مهنية(تقني سامي)، أو شهادة ثانوية، أو شهادة جامعية (ليسانس، شهادة الدراسات التطبيقية، ، ماجستير، دكتوراه،..)

المطلب الثالث: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة

تختلف أساليب التحليل الإحصائي، من حيث شمولها، وعمقها، وتعقيدها باختلاف الهدف من إجرائها وبغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة، تدعم أهداف الدراسة، وفرضياتها فقد تم فحص البيانات، وتبويبها، وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الكمبيوتر، وتم استشارة متخصصين في الجوانب الإحصائية، ومعالجة البيانات لغرض اختبار نموذج الدراسة وفرضياتها، حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) لتحليل بيانات الاستبيان والحصول على مخرجات لجميع أسئلة الاستبيان لمعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان المختلفة:

وقد تم الاعتماد على العديد من الأساليب والمقاييس الإحصائية الخاصة بتحليل نتائج الدراسة الميدانية، ومن أهمها ما يلي:

- **Cronbach Alpha** معامل للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم؛
- **الوسط الحسابي** أو كما يسميه البعض الوسيط، وهو المقياس الأوسع استخداماً من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبيان لأنه يعبر عن مدى أهمية الفقرة عند أفراد العينة؛
- **الانحراف المعياري** وهذا المقياس من مقاييس التشتت، ويستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، ويكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على فقرة معينة إذا كان انحرافها المعياري قليلا؛
- **النسب المئوية:** لقد تم الاعتماد عليها لتحليل وصف وتلخيص الصفات المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة؛

- **اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف–سمرنوف**: تم استخدام هذا لتحليل مدى ارتباط بيانات الدراسة الميدانية لتوزيعاتها الطبيعية؛
- **تحليل التباين ANOVA** تم استخدامه لاختبار ومعرفة التباين في أراء فئات عينة الدراسة، وكما استخدمنا اختبار الدالة**F** .

المطلب الرابع: أداة الدراسة

1- عرض الأداة

اعتمدت الدراسة على استبيان كأداة لجمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، بحيث كانت أسئلة الاستبيان في مجملها تمثل انعكاس لما تم عرضه في الجانب النظري (لكي ننظر في آراء المستجوبين حول موضوع الدراسة)

وقد تم إعداد الاستبيان على النحو التالي:

- قمنا أولا بإعداد استبيان أولي من اجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبيان على المشرف من اجل اختبار مدى ملاءمته لجمع البيانات.
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبيان وتعديله حسب ما يناسب.
- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة

وقد اشتمل الاستبيان على جزئين :

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من خمسة فقرات: المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الموقع الوظيفي ، الخبرة ، نوع البنك .

الجزء الثاني: تمثل في محاور الاستبيان أو أسئلة الاستبيان التي اشتملت على ثلاث مجموعات المجموعة الأولى تتمثل في المحور الأول والمجموعة الثانية تبين المحور الثاني والمجموعة الثالثة تبين المحور الثالث، وهذا للإجابة على فرضيات الدراسة كما يلي:

- **المجموعة الأولى (المحور الأول)**: وتمثلت في مجموع (08)اسئلة وخصصت لاختبار الفرضية الأولى والتي نصها كما يلي:

"**لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص** ان هناك تطبيق لمعايير بازل 01 و02 في البنوك الجزائرية

– **المجموعة الثانية:** وقد اشتملت على (11) سؤال وخصصت لاختبار الفرضية الثانية وهي نصها:
"**لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص أن** هنالك محدودية في تطبيق معايير بازل 03 في البنوك الجزائرية

– **المجموعة الثالثة:** وقد اشتملت على (09) أسئلة وخصصت لاختبار الفرضية الثالثة التي نصها كما يلي:
"**لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص** ان هنالك تحديات وصعوبات تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق بازل 03

والملحق رقم(02) يوضح الاستبيان بكل تفاصيله، والجدول التالي يوضح توزيع الأسئلة على الفرضيات السابقة:

الجدول رقم (2–2): توزيع الأسئلة على الفرضيات الرئيسية والفرعية.

الفرضية الرئيسية	الفرضية الفرعية	الأسئلة
	الاولى	أسئلة المحور الأول من 01 إلى 08
	الثانية	أسئلة المحور الثاني من01 الى11
	الثالثة	أسئلة المحور الثالث من01 الى09

المصدر: من إعداد الباحثين.

2–صدق الأداة:

يقصد بصدق الأداة أن يكون استبيان الدراسة قادر على إنجاز قياس ما وضع لأجله بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على أسئلتها وفرضياتها وقد تم قياس صدق الاستبيان من خلال اللجوء إلى تحكيم الاستبيان من قبل مجموعة من الأساتذة الجامعيين والمختصين في المالية و الإحصاء ، للاسترشاد بآرائهم حول مدي دقة ووضوح فقرات الاستبيان ، وللحكم علي مدى انتماء الفقرة للمحور ومدى صدق قياسها للمحور الذي تنتمي إليه.
وبناء على ملاحظات الأساتذة المحكمين تم تعديل صياغة بعض الفقرات من حيث البناء واللغة كما تم حذف بعض الفقرات لتصبح أكثر وضوحاً وتعبيراً عن الأهداف المطلوب تحقيقها من خلال الاستبيان، إلى أن تم التوصل إلى الاستبيان في صورته النهائية، وأصبح في مقدورنا توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة، والملحق رقم(01) يوضح الأساتذة المحكمين؛

3-ثبات الأداة:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وتتأثر أداة القياس بعدة عوامل نذكر منها[1]:

- **طول الاختبار**: بحيث تزداد قيمة معامل الثبات بزيادة عدد العبارات في الاستبيان، وذلك من خلال تأثير زيادة عدد العبارات على شمولية المحتوى؛
- **تجانس أو تباين درجات أفراد العينة**: يقل معامل ثبات الاختبار بزيادة تجانس أفراد العينة، ويكبر معامل الثبات مع زيادة تباين أفراد العينة في إجاباتهم؛
- **مدى صعوبة فهم أداة القياس**: عندما تكون عبارات الاستبيان غير مفهومة أو صعبة الاستيعاب، فان أفراد العينة المستجوبة قد يلجأوا إلى التخمين، وبالتالي تتأثر درجة ثبات اداة القياس؛
- **الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة**: إذا كانت الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة طويلة نسبيا فان الظروف قد تختلف وبالتالي قد يوثر ذلك على إجابات بعض أفراد العينة المستجوبة مما يؤدي إلى عدم ثبات القياس.

- استخدام معامل ألفا كرونباخ[2]:

ومن أجل البرهنة على أن الاستبيان يقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، قمنا بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب **Cronbach Alpha** إذ أن أسلوب كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل**Alpha** يزود بتقدير جيد للثبات. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة، طبقت معادلة **Cronbach Alpha** على درجات أفراد عينة الثبات. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة **Alpha** لكن من الناحية التطبيقية يعد (**Alpha** اكبر من**0.60**) يعتبر معقولا في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية، أي أن النسبة الإحصائية المقبولة لهذا هي **.0.60**

والجدول (4.3)، يبين معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة، حيث بلغ نسبة 0.70 وهي نسبة جد مقبولة إحصائيا.

[1] محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، **2008**، ص: **297**

[2] أنظر الملحق رقم: 05

تعني نسبة ثبات الدراسة (**0.70**) انه إذا أعيد توزيع الاستبيان على نفس العينة فان نسبة **70%** سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى.

الجدول (2–3) : يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

العينة	معامل ألفا كرونباخ
50	**0.70**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج spss20.0

من الجدول السابق يلاحظ أن قيمة Cronbach's Alpha **0.70** وهي أكبر من **0.60**، أي قيمة الثبات للاستبيان ككل **0.70** وهو ما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن يسفر عنها الاستبيان نتيجة تطبيقه، أو بصيغة أخرى يمكن القول أنه يمكن الاعتماد على أسئلة الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

سنتناول من خلال هذا المبحث عرض نتائج هذه الدراسة بدءا بالتحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة من حيث: المهنة ، نوع البنك، المؤهل العلمي، الوظيفة وسنوات الخبرة ، ومن تم سنتطرق الى وصف وتحليل وجهات آراء المستجوبين حول متغيرات الدراسة، وذلك من خلال عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات، ومن تم تحديد اتجاه اجابتهم، وسنقوم في الأخير اختبار وتحليل ومناقشة فرضيات هذا الجزء من الدراسة.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للخصائص الشخصية (عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة)

كما تم توضيحه سابقا فان الجزء الأول من الاستبيان قد تناول الخصائص الشخصية أو المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث المهنة ، نوع البنك، المؤهل العلمي، الوظيفة وسنوات الخبرة، وهي على النحو التالي:

أولا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

من خلال تحليلنا للمؤهل العلمي أو الشهادة العلمية للمستجوبين، وبعد تحديدنا لشهادة التعليم الثانوي كحد أدنى لقبول المستجوبين، تحصلنا على ثلاث فئات كما يظهر في الجدول رقم (**7.3**) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة العلمية، وما نلاحظه من الجدول رقم (**7.3**) أن أغلبية أفراد العينة من فئة الجامعيين حيث بلغ عددهم (**40**) فردا بنسبة (**80%**) وهي نسبة مرتفعة ويرجع ذلك إلى أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة ليسانس أو شهادة الدراسات التطبيقية أو الماجستير، أو شهادة مهندس أو دكتوراه، أي أن

أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى جامعي وهذا ما يزيد من أهمية البحث والنتائج المتوصل إليها، كما بلغ عدد من لديهم شهادة مهنية (**07**) بنسبة (**14%**) وهي تتمثل في شهادة تقني سامي في المحاسبة، وبلغت نسبة من لديهم شهادة الثانوي (**06%**)، ويعتبر هذا التسلسل في النسب منطقيا.

الجدول رقم (2-2): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة العلمية

الشهادة العلمية	التكرار	النسبة
ثانوي	03	%06
مهني	07	%14
جامعي	40	%80
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على نتائج الاستبيان.

ويمكن توضيح هذه النسب بيانيا في الشكل التالي رقم(1-4):

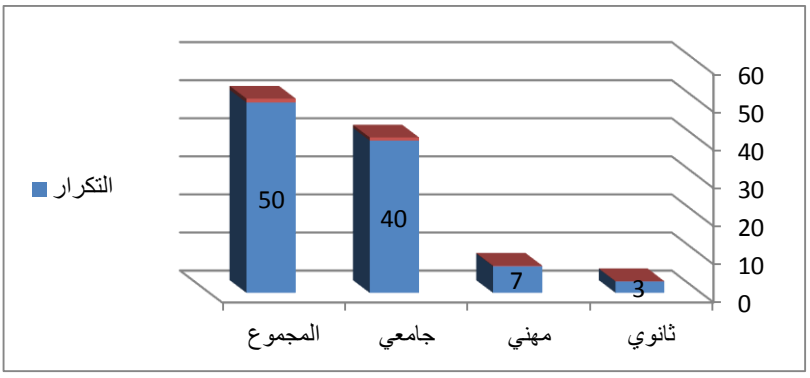

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج Excel

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

وفيما يخص متغير التخصص العلمي وبعد تحليلنا للتخصص العلمي للمستجوبين، وجدنا بأن تخصص مالية وبنوك قد حصل على أعلى نسبة تقدر ب (54%)، بعدد أفراد يقدر ب (27) فردا من أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ عدد المستجوبين المتخصصين في المحاسبة (13) فردا، بنسبة (26%) وهي نسبة جيدة للدراسة، بينما حصلت التخصصات الأخرى غير الوارد ذكرها في الاستبانة مثل (العلوم المالية والادارية، تسيير منظمات، تسيير مشاريع، اعلام آلي للتسيير، وغيرها من التخصصات المرتبطة والتي لها علاقة بالعلوم المالية والبنكية "بناء على استفسارات الطالبان") على نسبة (13%) بمجموع (6 فردا) من أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ عدد الأفراد المتخصصين في ادارة اعمال (4 فردا) بنسبة (8%)، وبالتالي فجل تخصصات المستجوبين لها علاقة بالعلوم المالية والبنكية، أي أن الأفراد المستجوبين من ذوي الاختصاص والعلاقة بموضوع البحث، وهذا ما يؤكد موضوعية اجابات أفراد عينة الدراسة.

ويمكن توضيح هذه النسب في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(2-5): يوضح توزيع الأفراد حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
مالية وبنوك	27	%54
محاسبة	13	%26
ادارة اعمال	4	%8
أخرى	6	%12
المجموع	**50**	**%100**

الشكل رقم(2-3): يوضح توزيع الأفراد حسب التخصص العلمي

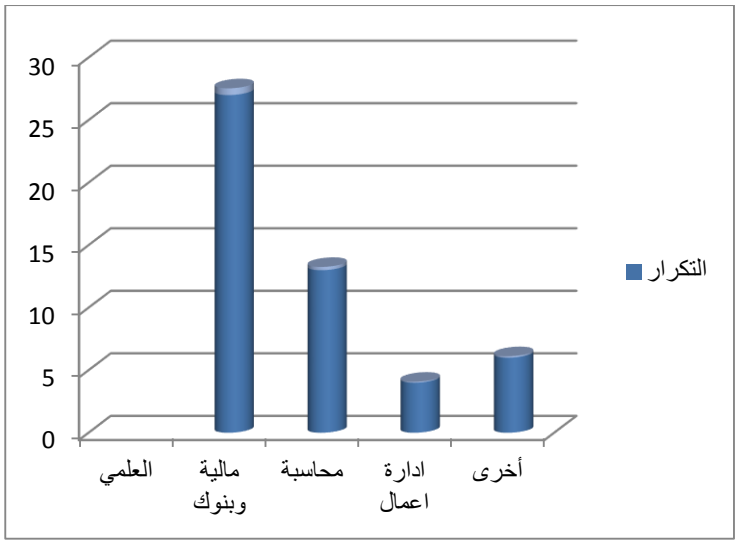

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على نتائج الاستبيان. **المصدر**: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج Excel.

1- ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

من خلال الجدول رقم (2-5) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة وبعد تحديدنا لفئات الدراسة، يتضح لنا أن ما يمثل نصف أفراد عينة الدراسة يعملون كموظفين في البنوك بينما النصف الآخر فيتوزع ما بين مهنة المراجع الداخلي، ورئيس المصلحة (المحاسبة والقروض)، ومدير البنك ،حيث بلغ عدد الموظفين (**25**) بنسبة مئوية تقدر ب(**50%**)، في حين كانت نسبة رئيس مصلحة القروض والمحاسبة متساوية وتقدر ب(**18%**)، وبلغت نسبة مراجع داخلي(**12%**)، أما فئة المدير فقد مثلت ما مقداره (**02%**) فقط ، والجدول التالي يوضح عدد المستجوبين ونسبهم.

الجدول رقم (2–6):توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
رئيس مصلحة محاسبة	09	%18
موظف	25	%50
رئيس مصلحة القروض	09	%18
مراجع داخلي	06	%12
مدير	01	%02
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبان حسب نتائج الاستبيان.

رابعا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة:

تم تقسيم خبرة المستجوبين في ميدان العمل إلى أربعة فئات، الفئة الأولى تضم المستجوبين الذين لهم خبرة اقل من خمس سنوات، حيث بلغت نسبتهم (**24%**)، أما الفئة الثانية فضمت المستجوبين الذين يملكون خبرة مهنية تتراوح بين خمس و 10 سنوات وبلغت نسبة مشاركتهم في الاستقصاء (**32%**)، وضمت الفئة الثالثة المستجوبين الذين يملكون خبرة مهنية تتراوح بين 10و 15 سنة، حيث بلغت نسبة مشاركتهم (**22%**)، أما الفئة الأخيرة فحملت المستجوبين الذين يملكون خبرة مهنية لأكثر من 15 سنة وبلغت نسبتهم كذلك(**22%**).

الجدول رقم (2–7):توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من خمس سنوات	12	%24
خمس سنوات وأقل من 10 سنوات	16	%32
10 سنوات وأقل من 15 سنة	11	%22
أكثر من 15 سنة	11	%22
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبان حسب نتائج الاستبيان

المطلب الثاني: وصف وتحليل وجهات نظر المستجوبين وتحديد اتجاه إجاباتهم

أولا –معايير تحديد الاتجاه:

بحيث يتم ذلك بعد حساب المتوسط الحسابي المرجح ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح، وذلك بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات(من **1** إلى **2**، من **2** الى**3**) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين(غير موافق، محايد، موافق)، وعليه يساوي طول الفئة **3/2 =0.66** فيصبح توزيع الإجابات كما يلي:

الجدول رقم (2–8): يوضح معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة (الرأي)
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 الى2.33	محايد
2.34 إلى 3	موافق

المصدر: من إعداد الطالبان

ثانيا: عرض وتحليل وجهة نظر المستجوبين حول مدى تطبيق معايير بازل 01 و02 في البنوك الجزائرية

يصف لنا الجدول (وجهة نظر المستجوبين بخصوص مدى تطبيق معايير بازل 01 و02 في البنوك الجزائرية، حيث يظهر أن المتوسط المرجح للإجابات يقدر ب (**2.665**)، والانحراف المعياري يقدر ب(**0.584**) وهذا يدل على تأييد الأفراد المستجوبين بأن هناك تطبيق لمعايير بازل 01 و 02 في البنوك الجزائرية، وكما يتبين لنا من خلال الجدول أن العبارة رقم (**01**) والمتعلقة بكون أن "البنك يطبق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية المخاطر8% "قد تحصلت على أكثر تأييد وذلك لحصولها على أعلى وسط حسابي (**2.94**) وبنسبة موافقة (**94%**)، في حين لقي السؤال رقم (06) والمتعلق "بأن البنك يطبق خطط للكشف المبكر للمخاطر بكل أنواعها" قد حصل على أقل نسبة تأييد من أفراد عينة الدراسة تقدر ب(**54**%)و بوسط حسابي قدره(**2.42**).

الجدول رقم (2-9):وجهة نظر المستجوبين حول مدى تطبيق معايير بازل 01 و02 في البنوك الجزائرية.

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
		العدد					
		%					
01	يطبق بنككم الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية المخاطر8%	00	03	47	2.94	0.240	موافق
		00	06	94			
02	إن تطبيق معاير بازل سيؤثر سلبا على البنوك الجزائرية .	07	10	33	2.52	0.735	موافق
		14	20	66			
03	تتم المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال .	06	03	41	2.70	0.678	موافق
		12	06	82			
04	تتراوح نسبة مخاطر الائتمان في بنككم بين 0%إلى 100% .	02	09	39	2.74	0.527	موافق
		04	18	78			
05	إذا ما قرر البنك الرفع في رأس ماله فإنه يحصل بسهولة على الموارد المالية.	02	09	39	2.74	0.527	موافق
		04	18	78			
06	يضع بنككم خطط للكشف المبكر للمخاطر بكل أنواعها..	06	17	27	2.42	0.702	موافق
		12	34	54			
07	يصرح بنككم عن سياسته في إدارة المخاطر لعامة العملاء والمشاركين في السوق.	05	15	30	2.50	0.678	موافق
		10	30	60			
08	تتم في بنككم عمليات المراجعة و الرقابة (الاشراف الاحترازي) .	04	04	42	2.76	0.591	موافق
		08	08	84			
	وجهة نظر المستجوبين واتجاه إجاباتهم فيما يخص مدى تطبيق معايير بازل 01 و02 في البنوك الجزائرية				**2.665**	**0.584**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج **spss20.0**

ثالثا: عرض وتحليل وجهة نظر المستجوبين حول مدى تطبيق بازل 03 في البنوك الجزائرية

يصف لنا الجدول (وجهة نظر المستجوبين بخصوص مدى تطبيق معايير بازل 03 في البنوك الجزائرية، حيث يظهر أن المتوسط المرجح للإجابات يقدر ب (**1.757**)، والانحراف المعياري يقدر ب(**0.630**) وهذا يدل على محايدة الأفراد المستجوبين ، ومما يدل على عدم درايتهم ببنود معايير بازل 03 وهذا راجع لمحدودية تطبيق معاييره في البنوك الجزائرية، وكما يتبين لنا من خلال الجدول أن العبارة رقم (8) والمتعلقة "بتعامل البنك بالأدوات المالية مثل تلك المحددة من طرف بنك الجزائر في النظام رقم 09-08 " قد تحصلت على أكثر تأييد وذلك لحصولها على أعلى وسط حسابي (**2.80**) وبنسبة موافقة (**84%**)، في حين لقي السؤال رقم (7) والمتعلق " باستعمال

بنككم برامج إلكترونية إحصائية لقياس مخاطر السوق" قد حصل على أقل نسبة تأييد من أفراد عينة الدراسة تقدر ب(10%)و بوسط حسابي قدره(1.60) مما يدل على عدم موافقة أفراد العينة عليه.

الجدول رقم (2-10):وجهة نظر المستجوبين حول مدى تطبيق بازل 03 في البنوك الجزائرية

الرقم	العبارة	غ موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
		العدد					
		%					
01	- يمكن لبنككم رفع رأس المال من % 2 إلى % 4.5بسهولة من خلال إصدار أسهم جديدة.	00	47	03	**2.20**	**0.826**	**محايد**
		00	94	06			
02	يمكن لبنككم زيادة نسبة الاحتياطيات في رأس المال الاجتماعي من أجل رفعه إلى 4.5 % .	07	10	33	**2.46**	**0.705**	**موافق**
		14	20	66			
03	يحصل بنككم بسهولة على الموارد المالية إذا قرر رفع رأس ماله.	06	03	41	**2.58**	**0.601**	**موافق**
		12	06	82			
04	اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة LCR و NSFR ، من أجل تعزيز قدرة البنك على مواجهة التزاماته	39	02	09	**1.55**	**0.692**	**غير موافق**
		78	04	18			
05	يقوم البنك بتكوين احتياطي جديد (هامش الحفاظ على رأس المال) منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 %من الأصول.	39	02	09	**1.55**	**0.692**	**غير موافق**
		78	04	18			
06	رفع معادل ملائمة رأس المال إلى10.5%بدلا عن 8%، بهدف التقليل من المخاطر للحفاظ على الملاءة المصرفية.	06	27	17	**2.19**	**0.363**	**محايد**
		12	45	34			
07	يستعمل بنككم برامج إلكترونية إحصائية لقياس مخاطر السوق	30	15	05	**1.60**	**0.721**	**غير موافق**
		60	30	10			
08	يتعامل بنككم بالأدوات المالية مثل تلك المحددة من طرف بنك الجزائر في النظام رقم 09-08 .	04	04	42	**2.80**	**0.605**	**موافق**
		08	08	84			
09	يصرح بنككم لعملائه عن وضعية السيولة لديه.	05	05	40	**2.47**	**0.717**	**موافق**
		10	10	80			
10	يلتزم بنككم بنسبة 100% من الحد الأدنى لسيولة المحددة وفقا لنظام رقم11-04 الذي أصدره بنك الجزائر	01	39	10	**2.26**	**0.347**	**محايد**
		02	78	20			
11	يقيس بنككم نسبة الرافعة المالية التي لا تقل عن 3%،بهدف التقليل من المنح المفرط في القروض البنكية.	05	10	35	**2.60**	**0.670**	**موافق**
		10	20	70			
	وجهة نظر المستجوبين واتجاه إجاباتهم فيما يخص مدى تطبيق بازل 03 في البنوك الجزائرية				**1.75**	**0.630**	**موافق**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج **spss20.0**

رابعا: وصف وجهة نظر المستجوبين حول التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية لتطبيق معايير بازل 03

يصف لنا الجدول رقم (2-10) وجهة نظر المستجوبين حول التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية عند تطبيق بازل 03، حيث يظهر أن المتوسط المرجح للإجابات يقدر ب(**2.62**)، والانحراف المعياري يقدر ب(**0.236**) وهذا يدل على تأييد الأفراد المستجوبين على أن هناك صعوبات وتحديات تواجه البنوك الجزائرية لتطبيق معايير بازل 03، وقد لقي السؤال رقم (**07**) الذي ينص على عدم امكانية التزام البنك بمعايير الإفصاح و الشفافية و الحوكمة المصرفية ، على نسبة تأييد تقدر ب(**74%**)، بمتوسط حسابي قدره (**2.66**) وهي نسبة عالية وتدل على تأييد المستجوبين لما افترضناه وتحققنا منه في الجانب النظري، وكما يظهر لنا من خلال الجدول (2-10) أن السؤال أو العبارة رقم (**01**) المتعلقة بان هناك صعوبات تواجه البنك عند قيامه بنشر نسب الملاءة التي يحققها على موقعه الإلكتروني ، قد حصلت على أعلى تأييد من طرف المستجوبين وذلك لحصولها على أعلى متوسط حسابي بقيمة (**2.84**) بنسبة تأييد تقدر ب(**84%**)، في حين لقي السؤال رقم (**08**) والمتعلق بعدم امكانية اعتماد البنك على مؤشرات الانذار المبكر للأزمات على أقل نسبة تأييد بين المستجوبين بلغت (**46%**) بمتوسط حسابي قدره (**2.34**).

الجدول(2-11): يوضح وجهة نظر المستجوبين واتجاه إجاباتهم فيما يخص التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية عند تطبيق بازل 03

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابة
		العدد					
		%					
01	هناك صعوبات تواجه بنككم عند قيامه بنشر نسب الملاءة التي يحققها على موقعه الإلكتروني	00	08	42	2.84	0.370	موافق
		00	16	84			
02	لا يستطيع بنككم القيام بقياس المخاطر التشغيلية.	02	04	44	2.84	0.468	موافق
		04	08	88			
03	عدم امكانية قيام بنككم بتبليغ نسبة السيولة القصيرة (LCR) لبنك الجزائر في نهاية كل ثلاثي.	07	08	35	2.56	0.733	موافق
		14	16	70			
04	لا يمكن لبنككم أن يقوم بتطوير أساليب الرقابة الداخلية لديه.	03	13	34	2.62	0.602	موافق
		06	26	68			
05	يواجه بنككم صعوبات تعيقه على نشر ثقافة إدارة المخاطر والتقليل من نسب القروض المتعثرة.	03	11	36	2.66	0.593	موافق
		06	22	72			
06	البيئة القانونية التشريعية و التنظيمية لا تسمح بتحقيق مقررات لجنة بازل 3	06	20	24	2.36	0.693	موافق
		12	40	48			
07	عدم التزام البنك بمعايير الإفصاح و الشفافية و الحوكمة المصرفية التي تنص عليها مقررات لجنة بازل 3.	04	09	37	2.66	0.626	موافق
		08	18	74			
08	عدم امكانية بنككم الإعتماد على مؤشرات الإنذار المبكر للازمات	06	21	23	2.34	0.688	موافق
		12	42	46			
09	صعوبة قيام بنككم بتبليغ نسبة السيولة القصيرة (LCR) لبنك الجزائر في نهاية كل ثلاثي.	02	10	38	2.72	0.536	موافق
		04	20	76			
	وجهة نظر المستجوبين واتجاه إجاباتهم فيما يخص التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية عند تطبيق بازل 03				2.62	0.236	موافق

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج **spss20.0**

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج إختبار الفرضية

-الطرق المعتمدة لاختبار صحة الفرضيات

حتى نتأكد من صحة الفرضيات سنقوم باختبار الدالة **F** بواسطة أسلوب تحليل التباين (**ANOVA**) لعينات الدراسة (حسب الوظيفة) والذي يشترط توزيع طبيعي للبيانات، ولهذا سنقوم باختبار "سمر نوف" لتأكد من توزيع

البيانات طبيعيا. وكما سنقوم في المطلب الرابع بواسطة معامل الارتباط الخطي **Pearson**) باختبار الفرضية الرئيسية الثانية لإظهار قوة وطبيعة التأثير.

1- اختبار كولمجروف–سمرنوف لتأكد من توزيع البيانات طبيعيا[3]:

قمنا باستخدام اختبار كولمجروف–سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، والذي يعد ضروريا بالنسبة للاختبارات المعلمية ، ويوضح الجدول (2–12) نتائج اختبار كولمجروف–سمرنوف على محاور الدراسة، حيث أن قيمة مستوى الدلالة لمجمل المحاور اكبر من مستوى الدلالة (**0.05**)، وهذا يعني أن البيانات تتوزع طبيعيا، وعليه يمكن تطبيق الاختبارات المعلمية على الدراسة (اختبارFمعلمي).

الجدول رقم (2–12):تطبيق اختبار كولمجروف–سمرنوف على محاور الدراسة

المحور	مجال المحور	قيمة Z	مستوى المعنوية
الأول	**مدى تطبيق معايير بازل 01 و02 في البنوك الجزائرية**	**0.733**	**0.655**
الثاني	**مدى تطبيق معايير بازل 03 في البنوك الجزائرية**	**1.478**	**0.025**
الثالث	**التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية لتطبيق معايير بازل 03**	**1.200**	**0.112**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج **spss20.0**

2- أساس القرار بالنسبة لقبول ورفض فرضيات الدراسة:

لقد تم اعتماد الصياغة العدمية والبديلة لفرضيات الدراسة، وفيما يلي عرض موجز لذلك مع توضيح قاعدة القرار لكل صياغة:

- **الفرضية العدمية H_0**: هي فرضية حول عينة المجتمع التي نهدف إلى اختبارها، بحيث ننطلق منها، ونرفضها إذا توفرت لنا دلائل قوية على عدم صحتها ونقبلها عكس ذلك
- **الفرضية البديلة H_1**: هي الفرضية التي نضعها كبديل للفرضية العدمية، ويتم قبولها عند رفض الفرضية العدمية والعكس صحيح.

3- كيفية اختبار الفروض: هو تقدير احتمال مدى صحة ادعاء معين عند مجال معين من الثقة باستخدام البيانات المحصل عليها من عينة الدراسة.

لاختبار فرضيات الدراسة سنقوم باختبار تحليل التباين[4] Analysis of Variance أو باختصار(ANOVA) لفئات الدراسة الذي يناسب مثل هذه الحالات (في حالة وجود عدة فئات) ، ويتطلب هذا الاختبار أن تتوزع البيانات طبيعيا، وهو ما أثبتناه باستخدام اختبار كولمجروف–سمرنوف، وبالتالي سنقوم بقبول الفرضية العدمية باختبار

[3] أنظر الملحق رقم: 05.

[4] أنظر الملحق رقم:06.

(ANOVA)إذا كان مستوى الدلالة المحسوب اكبر من مستوى الدلالة للدراسة الذي يقدر ب(**0.05**) **5%**، ونرفضها إذا كان عكس ذلك.

وأسلوب تحليل التباين (**ANOVA**) يدرس الفروق بين متوسطات عينات الدراسة حول الفرضيات الموضوعة، أي انه يبين ما إذا كانت توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة فيما يخص الفرضية الموضوعة أم أنه لا توجد هناك فروق، ونستطيع معرفة ذلك من خلال اختبار دالة **F** (التي تنتج من مقارنة التباين بين المجموعات (الفئات) مع التباين داخل المجموعاتF= التباين بين المجموعات/ التباين داخل المجموعات)[5] ، بحيث إذا بلغ مستوى المعنوية لاختبارF (مستوى الدلالة المحسوب) أكبر من مستوى الدلالة للدراسة نقبل الفرضية المعتمدة في الدراسة.

-اختبار وتحليل نتائج الفرضية الأولى:

من خلال هذا الجزء نهدف إلى معرفة مدى توافق آراء المستجوبين حول الفرضية الأولى، وقد خصصنا لذلك الأسئلة من (**01**الى **8**) أي المحور الأول من الأسئلة، وهذا لاختبار الفرضية العدمية الأولى، والتي نصها:

H_0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص أن ان هناك تطبيق لمعايير بازل 01 و02 في البنوك الجزائرية .

أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

H_1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص أن هناك تطبيق لمعايير بازل 01 و02 في البنوك الجزائرية

يبين الجدول (**2-13**) نتائج اختبار (**ANOVA**) للفرضية الأولى، بحيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (مستوى المعنوية لاختبارF) **0.111** وهي قيمة اكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص أن ان هناك تطبيق لمعايير بازل 01 و02 في البنوك الجزائرية.

- **الجدول رقم(2-13): نتائج اختبار (ANOVA)الخاص بالفرضية الأولى**

نوع الاختبار	مستوى الدلالة (مستوى المعنوية لاختبار **F**)	القرار
اختبار (**ANOVA**)	**0.111**	**قبول الفرضية العدمية**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج **spss20.0**

-اختبار وتحليل نتائج الفرضية الثانية :

سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل واختبار نتائج الفرضية الثانية، وذلك من خلال تقصي وجهات نظر المستجوبين، بواسطة أسئلة المحور الثاني، وهذا لاختبار الفرضية العدمية الثانية، والتي نصها:

H_0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص أن هناك محدودية في تطبيق لمعايير بازل 03 في البنوك الجزائرية.

[5] محمود خالد عكاشة، **استخدام نظام SPSS في تحليل البيانات الإحصائية**،غزة، فلسطين، 2002، ص257.

أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

H_1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص أن هناك محدودية في تطبيق لمعايير بازل 03 في البنوك الجزائرية.

ويبين الجدول رقم(**2-12**) نتائج اختبار (**ANOVA**) للفرضية الثانية، بحيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (مستوى المعنوية لاختبارF) **0.929** وهي قيمة اكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص أن أن هناك محدودية في تطبيق لمعايير بازل 03 في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم(2-14): نتائج اختبار (ANOVA)الخاص بالفرضية الثانية

نوع الاختبار	مستوى الدلالة (مستوى المعنوية لاختبار F)	القرار
اختبار (ANOVA)	0.929	قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج **spss20.0**

اختبار وتحليل نتائج الفرضية الثالثة:

سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل واختبار نتائج الفرضية الثالثة، وذلك من خلال تقصي وجهات نظر المستجوبين، بواسطة أسئلة المحور الثالث، وهذا لاختبار الفرضية العدمية الثالثة، والتي نصها:

H_0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص أن هناك ان هنالك تحديات وصعوبات تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق بازل 03.

أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

H_1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص أن هناك ان هنالك تحديات وصعوبات تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق بازل 03 .

ويبين لنا الجدول رقم(**2-12**) نتائج اختبار (**ANOVA**) للفرضية الثالثة بحيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (مستوى المعنوية لاختبارF) **0.465** وهي قيمة اكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص هناك ان هنالك تحديات وصعوبات تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق بازل 03.

الجدول رقم(2-15): نتائج اختبار (**ANOVA**)الخاص بالفرضية الفرعية الثانية

نوع الاختبار	مستوى الدلالة (مستوى المعنوية لاختبار **F**)	القرار
اختبار (**ANOVA**)	**0.465**	**قبول الفرضية العدمية**

- وبالتالي فقد توصلنا بواسطة أسلوب تحليل التباين (**ANOVA**)، واختبار الدالة **F**، إلى أن جميع المستجوبين يوافقون على فرضيات الدراسة وعدم وجود تباين واختلاف بين أراء المستجوبين باختلاف فئاتهم.

خلاصة الفصل الثاني:

وبانتهائنا من المبحث الثاني، الذي قمنا بواسطته باختبار وتحليل فرضيات هذه الدراسة أكملنا الفصل الثاني الخاص بالدراسة التطبيقية، والذي حاولنا بواسطته تقييم الجانب النظري من موضوع هذه المذكرة، وقد توصلنا إلى إثبات فرضيات هذه الدراسة وبالتالي نكون قد حققنا الأهداف المتوخاة منها؛

وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة التطبيقية هو: وجود إجماع بين آراء المستجوبين بخصوص أن هناك تطبيق لمعايير بازل 01 و 02 في البنوك الجزائرية.

وكما أنه لا توجد اختلافات فيما بينهم بخصوص أن هناك محدودية في تطبيق معايير بازل 03 في البنوك الجزائرية وهذا راجع للصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك الجزائرية عند تطبيقها لتلك المعايير وهذا لان البنية الاقتصادية في الجزائر غير مؤهلة بعد لتطبيق هذه المعايير.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذا البحث سلطنا الضوء على أحد أهم المواضيع في العمل المصرفي، وهو موضوع معايير بازل 03 التي تم تجديدها بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، ولقد هدفنا من خلاله إلى الدراسة تحديد التحديات العملية التي تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق هذه المعايير ، وللوصول لهدفنا قمنا بعرض مضمون معايير بازل 01 و 02 بالإضافة الى مضمون بازل 03 الجديدة و الاطار التشريعي لها في الجزائر.

كما حاولنا إبراز واقع تطبيق المعايير السابقة لدى البنوك الجزائرية، من أجل معرفة مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق معايير بازل 03 ،ثم قمنا بإجراء دراسة ميدانية على عدة بنوك البنوك الجزائرية في ولاية غرداية و هي (BNA، BEA،BADR، CPA) للوقوف على التحديات ،وتوصلنا من خلال دراسة هذا الموضوع إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولا–النتائج:

- هنالك تطبيق لمعايير بازل 01 و 02 في البنوك الجزائرية، و ذلك من خلال الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية المخاطر8% الذي أقرته بازل 01 الصادرة سنة 1988، وفقا للنظام رقم 04-01 الصادر في 14مارس 2004المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية المادة 03؛
- تطبق عملية المراجعة الرقابية وما تشمله من إدارة مخاطر، وفقا للنظام رقم 02-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2002 ،والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- تلتزم البنوك بتحقيق نسبة 100%من الحد الأدنى للسيولة المحددة وفقا للنظام رقم 11-04 الذي أصدره بنك الجزائر و هذا ما يتوافق مع المعايير التي أقرتها لجنة بازل 3 ألا انه في البنوك الجزائرية تحسب كل 3 أشهر بينما يحسب الحد الأدنى من السيولة لبازل 3 كل 30 يوم.

أن هناك صعوبات وتحديات تواجه البنوك الجزائرية لتطبيق معايير بازل 03، تتمثل في:

- عدم بقدرة معظم البنوك التجارية العاملة في الجزائر على الوفاء بمتطلبات نسب تغطية السيولة وفقا للأطر الزمنية التي أقرتها لجنة بازل 3؛

- لا تلتزم البنوك الجزائرية بمعايير الإفصاح و الشفافية و الحوكمة المصرفية عن أساليبها في إدارة المخاطر، وهو ما لا يتوافق ومتطلبات بازل 02وبازل 03، حيث أنها لاتستعمل برامج ألكترونية إحصائية لمخاطر السوق لاعلام العملاء و المشاركيين في السوق؛
- لا توجد أساليب لقياس كل نوع من أنواع المخاطر؛
- عدم اصدار بنك الجزائر لنسبة الرافعة المالية التي هي من الركائز الاساسية التي جاءت بيها لجنة بازل 03، بالرغم من قرب آجال التطبيق النهائي لهذه المعايير للبوك عام 2019؛
- هناك صعوبات تواجه البنك عند قيامه بنشر نسب الملاءة التي يحققها على موقعه الإلكتروني؛
- عدم امكانية اعتماد البنك على مؤشرات الانذار المبكر للأزمات؛
- عدم دراية موظفي البنوك ببنود معايير بازل 03 وهذا راجع لمحدودية تطبيق معاييره في البنوك الجزائرية و نقص الوعي؛

إذاً هي تحديات متراكمة منذ صدور إتفاقية بازل 02 لانها لم تتم بشكل كلي في اجالها المحددة حتى جاءت تعديلات في معايير بازل 3 و اضافة ركائز اخر مثل نسبتي السيولة و الرافعة المالية ، بالتالي البنوك الجزائرية بحاجة إلى لآليات تطوير للمنظومة المصرفي، وصرامة في تنفيذ تعليمات بنك الجزائر و العمل على تطبيق المزيد من معايير الافصـــــــاح و الشفافية و الحوكمة لمسايرة المعايير العالمية الحديثة في مجال تسيير المخاطر والرقابة البنكية.

اختبار صحة الفرضيات:

وبانتهائنا من الفصل الثاني، الذي قمنا بواسطته باختبار وتحليل فرضيات هذه الدراسة أكملنا الفصل الثاني الخاص بالدراسة التطبيقية، والذي حاولنا بواسطته تقييم الجانب النظري من موضوع هذه المذكرة، وقد توصلنا إلى إثبات فرضيات هذه الدراسة وبالتالي نكون قد حققنا الأهداف المتوخاة منها؛

وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة التطبيقية هو: وجود إجماع بين آراء المستجوبين بخصوص أن هناك تطبيق لمعايير بازل 01 و 02 في البنوك الجزائرية.

وكما أنه لا توجد اختلافات فيما بينهم بخصوص أن هناك محدودية في تطبيق معايير بازل 03 في البنوك الجزائرية وهذا راجع للصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك الجزائرية عند تطبيقها لتلك المعايير وهذا لان البنية الاقتصادية في الجزائر غير مؤهلة بعد لتطبيق هذه المعايير.

ثانيا–التوصيات :

بناءا على النتائج التي توصلنا لها في دراستنا، فإن تطبيق معايير بازل في مجال قياس وإدارة المخاطر البنكية يعتبر فرصة لتطوير البنوك الجزائرية من أجل وتحديثها وحمايتها من المخاطر والأزمات بالرغم أن البنوك الجزائرية كانت بمنأى عن الازمات الاقتصادية العاليمة لم تتأثر بها لكونها تعتمد على تمويل الإقتصاد الوطني وعدم الإرتباط بالأنظمة المالية العالمية.

و عليه يمكننا التوصية بمايلي:

- قيام بنك الجزائر بالمزيد من العمل من أجل مساعدة البنوك التجارية بالقيام بوظائفها الأساسية و على الخروج من المخاطر؛
- القيام بإجراء سلسلة من اختبارات الضغط المالي أو الإجهاد للبنوك حسب اتفاقية بازل 3 ،كاختبارات الملاءة في سيناريو الاقتصاد الكلي؛
- التقليل من تزايد نسبة الديون في القطاع البنكي من خلال تطبيق نسبة الرافعة المالية؛
- يجب تطوير قواعد الشفافية و الإفصاح عن البيانات و التقارير المالية للبنوك، بتكثيف التواصل مع الجمهور و الأسواق المالية؛
- إعداد الكوادر البنكية على مستوى عالمي لكي تستوعب بشكل جيد مقررات لجنة بازل 3 من خلال القيام ببرامج تدريبية متطورة، تعمل على تطوير الصناعة البنكية الجزائرية بشكل دائم؛
- تنمية قدرات العاملين من طرف أدارة البنك و تمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار، و تكوينهم باعتبارهم المصدر الحقيقي للثروة البشرية، عدم اعتماد إدارة البنك على المركزية في اتخاد القرارات و تبنيها لأهداف واضحة و استراتيجيات مدروسة؛
- العمل على تطوير خدمات البنوك و ادخال التكنولوجيا الحديثة و تنويع منتجاها.

ثالثا: آفاق البحث

- تأثير تطبيق معايير بازل3 على فاعلية البنوك الجزائرية
- دراسة مقارنة بين تجارب بعض الدول التي تطبق معايير بازل 03 والبنوك الجزائرية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل –تحديات العولمة– استراتيجية مواجهتها**، عالم الكتب، الأردن، 2008.

2- أحمد شعبان محمد على، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية،2007.

3- زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة، مصر،2008.

4- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2005.

5- عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع الاسكندرية،مصر،2003.

6- عبد العال حماد، **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية،مصر،2001.

7- عادل محمد رزق، **الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية**، دار طيبة، القاهرة، مصر، 2005.

8- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2007.

9– عبد الحميد عبد المطلب، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، مصر،2013.

ثانيا: الأطروحات و الرسائل الجامعية:

1- بوقرة رابح وحسين بلعجوز، **إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2009.

2- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية–**، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف ،2013/2014.

3- زايدي مريم ،**إتفاقية بازل 3لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية –دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي–**رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضـر بسكرة،2016/2017.

4- هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012/2011.

ثالثا : المجالات و التقارير:

1- ادريس رشيد ، صويلحي الدين، واقع تطبيق معايير بازل 3 على البنوك الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي لتامنغست – الجزائر، العدد: 10-ديسمبر 2016.

2- حططاش عبد السلام، شودار حمزة، تحليل أثر معيار الرفع المالي لبازل IIIعلى التحكم في المخاطر المالية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، **مجلة تنمية الموارد البشرية** - المجلد /07 ،العدد:02- ديسمبر 2016.

3- خلفية آسيا، للوشي محمد، تطبيق مقررات لجنة بازل 3 في المنظومة البنكية الجزائرية، **مجلة البديل الاقتصادي**، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ،جامعة البليدة 2، بدون سنة.

4- علي إسماعيل شاكر، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل2، **مجلة اتحاد المصارف العربية**، العدد:277- ماي 2003،لبنان.

5- عمار عريس، مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي ، **مجلة البشائر الاقتصادية**، العدد: 03- مارس 2017،جامعة بشار.

6- مجدوب بحوصي، عمار عريس، مكانة مقررات بازل 3 من اصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية 2008 مقارنة بقانون دود فرانك، **مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية** ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر، العدد: 10- الجزء 02- 2017.

7- نور الدين بربار، محمد هشام قلمين، تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 03في المصارف الجزائرية، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد: 01 - افريل 2014.

رابعا: الملتقيات:

1- محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، **البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة، واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل3،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي، النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي**، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011.

2- محمد زرقون ، حمزة طيبي ،**نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول:" إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة** أيام12- 11مارس 2008 ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

3- مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل 3على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي** ، سبتمبر 2013،أسطنبول، تركيا.

4- منصور منال، **إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية**، يومي 21-20أكتوبر2009،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

5- ناصر سليمان ،**النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات**، جامعة ورقلة،2006.

خامسا: النصوص القانونية:

1- النظام رقم 01-04الصادر في 14مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، المادة 02.

2- النظام رقم 01-04الصادر في 14مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية المادة 03.

3- النظام رقم 08-11المؤرخ في 28نوفمبر2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، المادة 03.

4- النظام رقم 04-11المؤرخ في 24ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.

5- النظام رقم01-14المؤرخ في 16فيفري 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، المادة03.

6- النظام رقم01-14المؤرخ في 16فيفري 2014 المتضمن الرقابة الاحترازية لملاءة الأموال الخاصة و الإبلاغ المالي، المادة36.

سادسا: المراجع الأجنبية:

1- Sylvie Taccola-Lapierre ،le dispositif prudentiel bale2 autoévaluation et contrôle interne une application au cas français ،thèse pour le doctorat en sciences de gestion le doctorat en sciences de gestion ،université du sud Toulon-var-France ،2008.

2- Accenture Reports, Basel 3 Handbook, is a global management consulting and professional services.

انظر الموقع: https://fitc-ng.com/…/story…/Accenture-Basel-III-Handbook1.pdf

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

الأستاذ	التخصص
بوعبدلي احلام	مالية وبنوك
بن ساحة على	مالية و بنوك
طويطي مصطفى	منهجية
هواري ام كلثوم	محاسبة

الملحق رقم (02): قائمة الاستبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استبيان حول : تحديات تطبيق مقررات بازل 3 في البنوك الجزائرية

بهدف إعداد بحث علمي حول : تحديات تطبيق مقررات بازل 3 في البنوك الجزائرية (دراسة تطبيقية على عينة من البنوك لولاية غرداية) ،موجهة لموظفي البنوك . يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الاقتصاد النقدي والبنكي قسم العلوم الاقتصادية لطور الثاني(ل م د)، نرجو من حضرتكم الإجابة على الاستبيان المرفق ، وذلك لما لرأيكم من أهمية بالغة في إتمام الجانب التطبيقي للبحث، مع العلم أن البيانات والمعلومات المعطاة ستستخدم في البحث العلمي وستحاط بالسرية اللازمة ، ولكم جزيل الشكر على تعاونكم معنا .

الباحثين : -هواري عبد الرحمان -عايس فاطمه الزهراء.

المرجو منكم وضع علامة (×) في الخانة المناسبة :

اولا : البيانات الشخصية او الوظيفية :

1- المؤهل العلمي : بكالوريا ☐ ، ليسانس ☐ ، ماستر ☐
ماجيستير ☐ ، دكتوراه ☐ ، اخرى ☐

2- التخصص العلمي : مالية وبنوك ☐ ، محاسبة ☐ ، اقتصاد ☐
إدارة أعمال ☐ اخرى ☐

3- الموقع الوظيفي : ، مدير بنك ☐ ، مراجع داخلي ☐ ، رئيس مصلحة المالية والمحاسبة ☐ ، رئيس مصلحة القروض ☐ ، موظف ☐

4- عدد سنوات الخبرة في العمل البنكي : اقل من 5سنوات ☐ ، من 5 الى 10سنوات ☐ ، من 10 الى 15 سنة ☐ ، اكثر من 10سنوات ☐

5- نوع البنك الدي تعمل به : عمومي ☐ ، خاص ☐ ،

اسم البنك الدي تعمل به : .....

ثانيا : بعض الاسئلة التمهيدية

الغرض من هذه الأسئلة معرفة مدى إطلاع المستجوبين بمعايير بازل (1 و2) ورأيهم حول امكانية وتحديات تطبيق بازل 3 في البنوك الجزائرية .

الرقم	الاسئلة	نعم	لا
01	هل لديك إطلاع حول معاير لجنة بازل		
02	هل هي مطبقة في البنوك الجزائرية		
03	هل لديك فكرة حول معاير بازل3 الجديدة		

المحور الاول : مدى تطبيق و التزام في البنوك الجزائرية بقرارات لجنة بازل (1 و2)

الرقم	الاسئلة	موافق	محايد	غير موافق
01	– يطبق بنككم الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية المخاطر8% .			
02	– إن تطبيق معاير بازل سيؤثر سلبا على البنوك الجزائرية .			
03	– تتم المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال .			
04	تتراوح نسبة مخاطر الائتمان في بنككم بين 0%إلى 100% .			
05	– إذا ما قرر البنك الرفع في رأس ماله فإنه يحصل بسهولة على الموارد المالية.			
06	– يضع بنككم خطط للكشف المبكر للمخاطر بكل أنواعها.			
07	يصرح بنككم عن سياسته في إدارة المخاطر لعامة العملاء والمشاركين في السوق.			
08	– تتم في بنككم عمليات المراجعة و الرقابة (الاشراف الاحترازي) .			

المحور الثاني : مدى تطبيق بازل 03 في البنوك الجزائرية

الرقم	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
01	- يمكن لبنككم رفع رأس المال من % 2 إلى 4.5 %بسهولة من خلال إصدار أسهم جديدة.			
02	- يمكن لبنككم زيادة نسبة الاحتياطيات في رأس المال الاجتماعي من أجل رفعه إلى 4.5 % .			
03	- يحصل بنككم بسهولة على الموارد المالية إذا قرر رفع رأس ماله.			
04	اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة LCR و NSFR ، من أجل تعزيز قدرة البنك على مواجهة التزاماته.			
05	- يقوم البنك بتكوين احتياطي جديد (هامش الحفاظ على رأس المال) منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 %من الأصول.			
06	- رفع معادل ملائمة رأس المال إلى10.5%بدلا عن 8%، بهدف التقليل من المخاطر للحفاظ على الملاءة المصرفية.			
07	- يستعمل بنككم برامج إلكترونية إحصائية لقياس مخاطر السوق.			
08	- يتعامل بنككم بالأدوات المالية مثل تلك المحددة من طرف بنك الجزائر في النظام رقم 09-08 .			
09	-يصرح بنككم لعملائه عن وضعية السيولة لديه.			
10	-يلتزم بنككم بنسبة 100% من الحد الأدنى لسيولة المحددة وفقا لنظام رقم11-04 الذي أصدره بنك الجزائر.			
11	- يقيس بنككم نسبة الرافعة المالية التي لا تقل عن 3%،بهدف التقليل من المنح المفرط في القروض البنكية.			

LCR:نسبة تغطية السيولة القصيرة الاجل. NSFR :نسبة بنسبة صافي التمويل المستقر (سيولة متوسطة و طويلة الاجل).

المحور الثالث :التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية عند تطبيق بازل 03

الرقم	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق
01	هناك صعوبات تواجه بنككم عند قيامه بنشر نسب الملاءة التي يحققها على موقعه الإلكتروني.			
02	لا يستطيع بنككم القيام بقياس المخاطر التشغيلية			
03	عدم امكانية قيام بنككم بتبليغ نسبة السيولة القصيرة (LCR) لبنك الجزاتر في نهاية كل ثلاثي.			
04	لا يمكن لبنككم أن يقوم بتطوير أساليب الرقابة الداخلية لديه..			
05	يواجه بنككم صعوبات تعيقه على نشر ثقافة إدارة المخاطر والتقليل من نسب القروض المتعثرة.			
06	البيئة القانونية التشريعية و التنظيمية لا تسمح بتحقيق مقررات لجنة بازل 3			
07	عدم التزام البنك بمعايير الإفصاح و الشفافية و الحوكمة المصرفية التي تنص عليها مقررات لجنة بازل 3.			
08	عدم امكانية بنككم الإعتماد على مؤشرات الإنذار المبكر للازمات			
09	صعوبة قيام بنككم بتبليغ نسبة السيولة القصيرة (LCR)لبنك الجزاتر في نهاية كل ثلاثي.			

شكرا جزيلا لتعاونكم.

الملحق رقم (03):يبين التكرارات والنسب للخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

أفراد عينة حسب التخصص العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	مالية وبنوك	27	54.0	54.0
	=محاسبة	13	26.0	26.0
	=ادارة اعمال	4	8.0	8.0
	=اخرى	6	12.0	12.0
	Total	50	100.0	100.0

أفراد عينة حسب متغير الشهادة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	=ثانوي	3	6.0	6.0	6.0
	=مهني	7	14.0	14.0	20.0
	=جامعي	40	80.0	80.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

أفراد عينة حسب متغير الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	=رئيس مصلحة محاسبة	9	18.0	18.0	18.0
	=موظف	25	50.0	50.0	68.0
	رئيس مصلحة القروض	9	18.0	18.0	86.0
	مراجع خارجي	6	12.0	12.0	98.0
	=مدير	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

أفراد عينة حسب متغير الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	=أقل من 5 سنوات	12	24.0	24.0	24.0
	=5 سنوات وأقل من 10 سنوات	16	32.0	32.0	56.0
	=10 سنوات وأقل من 15 سنوات	11	22.0	22.0	78.0
	=أكثر من 15 سنوات	11	22.0	22.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الملحق رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب كل محور:

المحور الأول

	N	Mean	Std. Deviation
X1	50	2.94	.240
X2	50	2.52	.735
X3	50	2.70	.678
X4	50	2.74	.527
X5	50	2.74	.527
X6	50	2.42	.702
X7	50	2.50	.678
X8	50	2.76	.591
Valid N (listwise)	50		

المحور الثاني

	N	Mean	Std. Deviation
Y1	50	2.20	.826
Y2	50	2.46	.705
Y3	50	2.58	.601
Y4	50	1.55	.692
Y5	50	1.55	.692
Y6	50	2.19	.363
Y7	50	1.60	.72
Y8	50	2.80	.605
Y9	50	2.47	.717
Y10	50	2.26	.347
Y11	50	2.60	.670
Valid N (listwise)	50		

المحور الثالث

	N	Mean	Std. Deviation
Z1	50	2.84	.370
Z2	50	2.84	.468
z3	50	2.56	.733
Z4	50	2.62	.602
Z5	50	2.66	.593
Z6	50	2.36	.693
Z7	50	2.66	.626
Z8	50	2.34	.688
Z9	50	2.72	.536
Valid N (listwise)	50		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
المحور3	50	2.6222	.23650
Valid N (listwise)	50		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
المحور2	50	1.757	.630
Valid N (listwise)	50		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
المحور1	50	2.665	.584
Valid N (listwise)	50		

الملحق رقم (05): معامل الفا كرومباخ واختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف–سمرنوف لكل قسم

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	50	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	50	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.700	30

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		المحور الأول
N		50
Normal Parameters[a]	Mean	2.6643
	Std. Deviation	.22691
Most Extreme Differences	Absolute	.104
	Positive	.071
	Negative	-.104-
Kolmogorov-Smirnov Z		.733
Asymp. Sig. (2-tailed)		.655

a. Test distribution is Normal.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		المحور الثاني
N		50
Normal Parameters[a]	Mean	2.6222
	Std. Deviation	.23650
Most Extreme Differences	Absolute	.209
	Positive	.125
	Negative	-.209-
Kolmogorov-Smirnov Z		1.478
Asymp. Sig. (2-tailed)		.025

a. Test distribution is Normal.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		المحور الثالث
N		50
Normal Parameters[a]	Mean	2.6400
	Std. Deviation	.26957
Most Extreme Differences	Absolute	.170
	Positive	.091
	Negative	-.170-
Kolmogorov-Smirnov Z		1.200
Asymp. Sig. (2-tailed)		.112

a. Test distribution is Normal.

الملحق رقم (06): تحليل التباين ANOVA حسب كل قسم من المحاور:

ANOVA

المحور الأول

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.380	4	.095	1.997	.111
Within Groups	2.143	45	.048		
Total	2.523	49			

ANOVA

المحور2

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.051	4	.013	.215	.929
Within Groups	2.689	45	.060		
Total	2.741	49			

ANOVA

المحور3

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.267	4	.067	.913	.465
Within Groups	3.294	45	.073		
Total	3.561	49			

الملحق رقم (07):التكرارات والنسب المئوية لكل سؤال من أسئلة محاور الاستبيان:

السؤال2 من المحور 1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	=غير موافق	7	14.0	14.0	14.0
	=محايد	10	20.0	20.0	34.0
	=موافق	33	66.0	66.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

السؤال4 من المحور 1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	=غير موافق	2	4.0	4.0	4.0
	=محايد	9	18.0	18.0	22.0
	=موافق	39	78.0	78.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

السؤال 6 من المحور 1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	=غير موافق	6	12.0	12.0	12.0
	=محايد	17	34.0	34.0	46.0
	=موافق	27	54.0	54.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

السؤال8 من المحور 1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	=غير موافق	4	8.0	8.0	8.0
	=محايد	4	8.0	8.0	16.0
	=موافق	42	84.0	84.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

السؤال 2 للمحور3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	=غير موافق	2	4.0	4.0	4.0
	=محايد	4	8.0	8.0	12.0
	=موافق	44	88.0	88.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

السؤال 4 للمحور3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	=غير موافق	3	6.0	6.0	6.0
	=محايد	13	26.0	26.0	32.0
	=موافق	34	68.0	68.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

السؤال 6 للمحور3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	=غير موافق	6	12.0	12.0	12.0
	=محايد	20	40.0	40.0	52.0
	=موافق	24	48.0	48.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

السؤال 8 للمحور3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	=غير موافق	6	12.0	12.0	12.0
	=محايد	21	42.0	42.0	54.0
	=موافق	23	46.0	46.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

السؤال 1 للمحور2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	=غير موافق	00	.000	.00
	=محايد	+-47	.94	94.
	=موافق	03	.06	.06
	Total	50	100.0	100.0

السؤال 9من من المحور 3

		Frequency	Percent		
Valid	=غير موافق	2	4.0		
	=محايد	10	20.0		
	=موافق	38	76.0	76.0	100.0
Total		50	100.0	100.0	

السؤال 3 للمحور2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	=غير موافق	6	12.0	12.0
	=محايد	03	6.0	6.0
	=موافق	41	82.0	82.0
	Total	50	100.0	100.0

السؤال 2 للمحور2

		Frequency	Percent		
Valid	=غير موافق	7	14.0		
	=محايد	10	20.0		
	=موافق	33	66.0		
Total		50	100.0	100.0	

السؤال 5 للمحور2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	=غير موافق	39	78.0	78.0
	=محايد	02	4.0	4.0
	=موافق	9	18.0	18.0
	Total	50	100.0	100.0

السؤال 4 للمحور2

		Frequency	Percent		
Valid	=غير موافق	39	78.0		
	=محايد	2	4.0		
	=موافق	09	18.0		
Total		50	100.0	100.0	

السؤال 6للمحور2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	=غ موافق	06	12.0	12.0
	=محايد	27	54.0	54.0
	=موافق	17	34.0	34.0
	Tota		100	100

السؤال 7 للمحور 2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	=غير موافق	30	60.0	60.0
	=محايد	15	30.0	30.0
	=موافق	05	10.0	10.0
	Total	50	100.0	100.0

السؤال 8للمحور2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	=غ موافق	04	8.0	8.0
	=محايد	4	8.0	8.0
	=موافق	42	84.0	84.0
	Tota		100	100

السؤال 9للمحور2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	=غ موافق	5	10.0	10.0
	=محايد	5	10.0	10.0
	=موافق	40	80.0	80.0
	Tota		100	100

السؤال 10للمحور2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	=غير موافق	1	2.0	2.0
	=محايد	39	78.0	78.0
	=موافق	10	20.0	20.0
	Total	50	100.0	100.0

السؤال 11للمحور2

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	=غير موافق	5	10.0	10.0
	=محايد	10	20.0	20.0
	=موافق	35	70.0	70.0
	Total	50	100.0	100.0